بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية

الهيئة القومية للغابات

رئاسة قطاع الشئون الفنية

استراتيجية مورد الغابات

(سيناريو ما بعد الانفصال)

2011

مقدمة

ماقبل انفصال الجنوب

ينقسم السودان الى خمسة اقاليم بيئية رئيسة تمتد من الشرق الى الغرب وتبدأ باقليم الصحراء في الشمال ويليه أقليم شبة الصحراء ويكونان ما يقرب من نصف مساحة البلاد الكلية تقريباً ويلي ذلك أقليم السافنا قليلة الامطار ويغطي 27.6% من مساحة السودان، يليه اقليم السافنا غزيرة الامطار ويغطي 4% من مساحة السودان الكلية ويلي ذلك

الاقليم الفيضي والذي يمثل حوالي 9.7% من مساحة القطر إضافة الي اقليم المناطق الجبلية ويمثل 0.3% من المساحة الكلية.

أوضح المسح العالمي لموارد الغابات للعام 2010 بأن مساحة الغابات في السودان قد تقلصت من حوالي 76.4 مليون هكتار في العام 1990م الي حوالي 69.95 مليون هكتار بنهاية عام 2009م مما يعني بان غطاء الغابات قد تدنى من حوالي 32 % الي 29% من المساحة الكلية للبلاد. كما اوضح المسح بأن معدل الإزالة السنوية للغابات قد تناقص من 589 الف هكتار (- 0.8%) الى 542 الف هكتار (- 0.74%) لنفس الفترة ويعزى ذلك لتنامي برامج اعادة التعمير والتجدد الطبيعي الذي انتشر أثر النزوح عن المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر والنزاعات المسلحة وإستعمال بدائل الطاقة. وتمثل غابات الجنوب حوالي 62% من الغطاء الغابي بالسودان. وقد تعرض غطاء الغابات في النصف الاخير من القرن العشرين للإستغلال المفرط في أواسط السودان خاصة في إقليمي السافنا تحت ضغوط هائلة من القطع الجائر لتلبية إحتياجات البلاد للطاقة والتوسع الزراعي المخطط وغير المخطط والرعي الجائر بأعداد تفوق طاقة المرعى. وبذلك تفاقمت مشكلة الجفاف والتصحر وما نجم عنهما من نزاعات حول الموارد الشحيحة وأضحت اكبر مهدد للأمن القومي.

الدور القومي للغابات

تقدر وزارة المالية مساهمة قطاع الغابات في إجمالي الناتج القومي ب 3.3% اعتماداً على إيرادات الصادرات الغابية وفي هذا تقليل من دور قطاع الغابات وإسهاماته في مجال الطاقة وما توفره للمواطنين من سلع هامة وخدمات بيئية متنوعة. وقد أدي عدم تقدير إسهام الغابات بصورة صحيحة في الدخل القومي إلي ضعف تمويل برامج تنميتها بواسطة وزراة المالية. فالغابات من الموارد الطبيعيه الهامه التي تلعب دوراً حيوياً في إقتصاديات البلاد ورفاهية مواطنيها إذ تستمد الامة منها الكثير من الفوائد المباشرة. فبالرغم من إستغلال البترول لا تزال الغابات تسهم ب 69% من إجمالي الطاقة المستهلكة في البلاد (2005م). وهي تمد القطيع القومي بـ 30 – 70% من إحتياجاته للعلف في فصلي الخريف والجفاف على التوالي. كما تستوعب 15% من العمالة في الريف وتفي بكل احتياجات البلاد تقريباً من الأخشاب الصلدة. حيث توفر الغابات للبلاد من الاخشاب حوالي 20.69 مليون متر مكعب قيمتها 115.89 مليار جنيه سوداني. تستهلك من هذه الكمية 9.29 مليون متر مكعب في هيئة حطب الحريق و 7.95 مليون متر مكعب من الأخشاب المحولة إلى فحم و 3.45 مليون متر من الأخشاب المستديرة والمنشورة.

وللغابات العديد من الفوائد غير المباشرة من خلال دورها في دعم الإنتاج الزراعي والحيواني والحياة الريفية والحضرية ودعم الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر، وفي الإستقرار البيئي وكمستودع للتنوع الإحيائي وتنقية الهواء وحبس الكربون وتنقية وتخزين المياه وصيانة التربة ودرء مخاطر الأهوية والفياضانات. هذا إضافة لخدماتها الإجتماعية في الترويح عن النفس وبهاء المنظر.

بتحليل معلومات غطاء الارض الافريقي اتضح ان مساحة السودان الشمالي تمثل حوالي 73.4% من المساحة الكلية للسودان قبل الانفصال (جدول رقم 1) كما تضح ايضا ان اكثر من 68% من الغطاء الغابي موجودة بجنوب السودان (جدول رقم 2)

الجدول 1. مقارنة المساحة بين الشمال والجنوب

	المساحة بالمليون هكتار	النسبة المئوية
شمال السودان	187,8	73.4

جنوب السودان	68,2	26.6
السودان	256	100

الجدول 2. مقارنة الغطاء النباتي بين الشمال والجنوب

النسبة المئوية من مساحة الغابات بالسودان	الغطاء النباتي بالمليون فدان	
%32	51.96	السودان الشمالي
%68	109.62	السودان الجنوبي

الجدول 3. حقائق وارقام مقارنة بين الغابات بشمال وجنوب السودان

مجال المقارنة	غابات الشمال	غابات الجنوب
نوع الغابات	80% منها غابات وقائية	غابات إنتاجية (وتشمل الغابات الجبلية و مساقط المياه)
متوسط الكثافة الشجرية بالفدان	5.0 – 20.0 متر مكعب (150 - 300) شجرة	40.0 – 70.0 متر مكعب (500 - 300) شجرة
معدل الزيادة السنوية	10 مليون متر مكعب	15.0 مليون متر مكعب

الجدول 4. الغابات المحجوزة والغابات تحت الحجز

الموقع	عدد الغابات	المساحة بالمليون فدان	النسبة المئوية من السودان
السودان الشمالي	3225	25.13	4.13
السودان الجنوبي	63	4.66	0.77
الجملة	3288	29.79	4.9

تساهم غابات الجنوب (حسب تقارير الهيئة القومية للغابات) في مجال توفير الطاقة بنسبة 10-8% من حطب الوقود والفحم من ولايتي اعالي النيل والوحدة في الخمس سنوات الاخيرة

الغابات في السودان

الخريطة ادناه والجدول رقم 5. يوضحان الغطاء الارضي للسودان (تحليل غطاء الارض الافريقي)

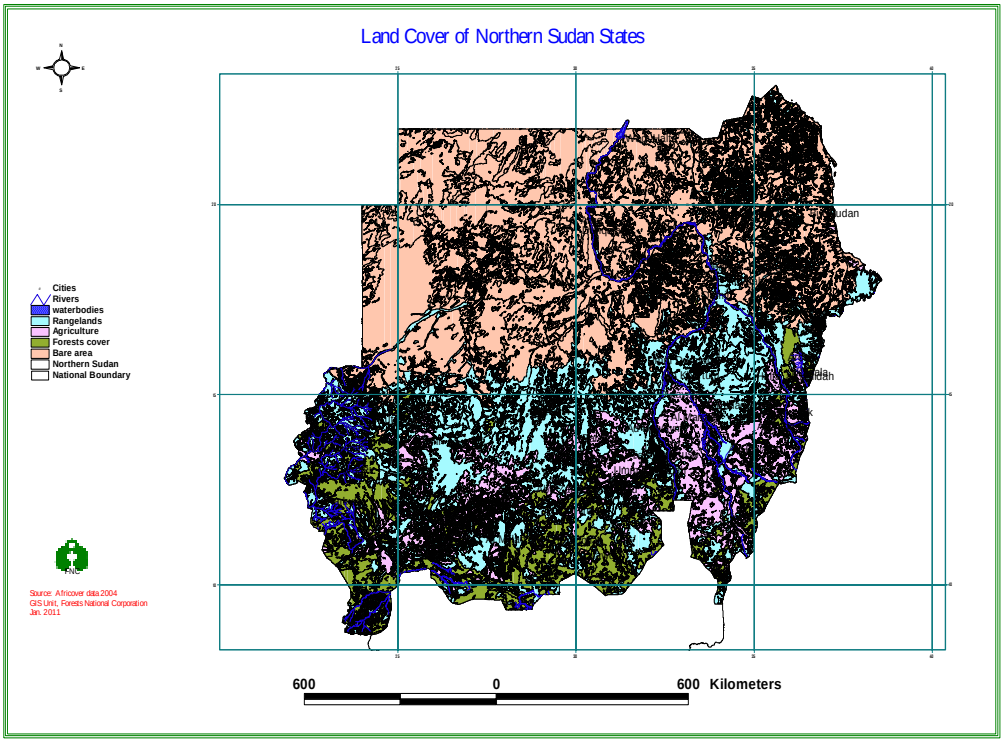

جدول 5.

الغطاء الارضي للسودان

الغطاء الارضي	المساحة بالمليون فدان	النسبة من مساحة السودان
الغطاء الغابي	51.96	11.60%
الزراعة	67.24	13.70%
المراعي	117.95	26.40%
اراضي بور	214.2	47.90%
المياه	0.762	0.17%

المشكلة (حقائق وارقام)

الجدول رقم 6. يوضح اثر الانفصال علي الغابات في السودان

المتغيرات	من	الي	ملاحظات
نسبة الغطاء الغابي	%29.4	%11.6	التحول الي الاقطار ذات الغطاء الغابي الشحيح
معدل الازالة السنوية (90% من الازالة في الشمال)	0.74%	%2.46	الاقطار الاعلي ازالة للغابات في العالم
متوسط معدل الزيادة السنوية للغابات (مليون متر مكعب)	11.0	10.0 مليون متر مكعب	انخفاض معدل النمو بسبب اتساع معدل الازالة وانخفاض الكثافة الشجرية
متوسط معدل القطع المسموح (مليون متر مكعب)	11.0	<10 مليون متر مكعب	يمكن زيادة معدل القطع بعد زيادة معدل النمؤ وذلك بزيادة المساحات المزروعة أو تحسين ادارة الغابات الطبيعية وتحسين الكثافة
المساحة الخضراء مقابل الفرد بالفدان	5.89	1.68	بسبب تناقص مساحة الغابات وزيادة تعداد السكان
متوسط الكثافة الشجرية بالفدان	400 – 700 (من الشمال الى الجنوب)	200 – 500 (من الشمال الى الجنوب)	تناقص الكثافة بسبب القطع الجائر. يمكن زيادة الكثافة عبر الادارة الفنية والحماية

الاستراتيجية العشرية للغابات

الرسالة **: استعادة التوازن البيئي والادارة المثلي للموارد الغابية وتطبيق التقانة العالية لتحقيق انتاجية مستدامة وتوظيف المدخرات المحلية والعالمية المتاحة وجذب الاستثمارات من القطاع الخاص والعام لتعظيم دور موارد الغابات في الاقتصاد القومي وفي حياة انسان السودان**

تفرض الظروف التي فرضها انفصال الجنوب ومن ثم تحول السودان الي الاقطار شحيحة الغطاء الغابي بالاضافة للمشاكل البيئية التي تهدد الزراعة وبقاء الانسان والحيوان تفرض التفكير في رفع مساحة الغطاء الغابي بالسودان الي 20% من مساحة السودان كحد ادني (يمثل حوالي 90 مليون فدان). حيث يمكن ادارة هذه المساحة من الغابات بصورة مستدامة لتلبي احتياجات انسان السودان البيئية والاقتصادية والاجتماعية كما يمكن ان توفر هذه المساحة قاعدة صلبة للتصنيع المستدام للمنتجات الخشبية وغير الخشبية بما يؤدي إلي توفير العائد الذي يضمن حماية وتنمية وتطوير المورد الغابي مستقبلا. علي ان يتم حجز كل المساحة كغابات خاصة وفردية وشعبية ومؤسسية وحكومية ايضا. ويتطلب هذ العمل مراجعة وتطويروتحديث المؤسسات الغابية وزيادة كوادرها ورفع قدراتهم ولا يتأتي كل ذلك الا بتوفير التمويل المالي لتنفيذ برامج هذه الاستراتيجية العشرية والتي يجب تقييمها عند انتهاء العشر سنوات ومن ثم يتم مراجعة السياسات الخاصة بالغابات واهدافها. يمثل تخفيف الضغط على الغابات الناتج من استهلاك الطاقة احد اهم العوامل التي يمكن ان تلعب دورا رئيسيا في تقليل معدل الازالة للغابات ومن ثم المحافظة على مساحات كبيرة من الغطاء الغابي ولا يتأتى ذلك الا باستخدام بدائل الطاقة بصورة جادة وموسعة.

الهدف الاستراتيجي

تهدف الاستراتيجية الي التنمية المستدامة للغابات عبر تنفيذ برامج إعادة اعمار وحماية المنظومة الايكولوجية للغابات وانشاء نظام متطور للصناعة الغابية و تنمية الثقافة البيئية وانشاء آليات التمويل لتحقيق الفوائد المتعددة والخدمات التي تقدمها الغابات لمقابلة الاحتياجات المتعددة للمجتمعات بهدف حفظ التوازن البيئي وتقليل حدة الفقر وتحسين سبل المعيشة

ولتحقيق هذا الهدف يجب علي الدولة اتخاذ حزمة من السياسات لتهيئة المناخ المناسب لتنفيذ الاستراتبجية وتتمثل هذه السياسات في الاتي

- تأخذ الدولة بناء النظام الايكولوجي للغابات كأولوية قصوي ووضع إستراتيجية تنمية الغابات في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحصول على دعم وطني للغابات عن طريق وضع تنمية الغابات كإستراتيجية تنمية وطنية
- مراجعة وتقنين نظام الحيازة والوضع الدستوري لاقتسام المورد بهدف التنمية المستدامة للغابات
- صياغة السياسات الحافزة للغابات، والسعي لإلغاء اي سياسة ضريبة علي تصدير منتجات الغابات في الوقت الراهن، وتقليل عبء ضرائب الغابات للمزارعين والملاك الاخرين والتنفيذ الكامل لسياسة الإعانات لأنشطة تشجير وإدارة الغابات.

- الاعتراف بالدور الفعلي للغابات من خلال مساهمتها في الدخل القومي في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة القومية ودورها في استهداف تغير المناخ
- وضع السياسات الخاصة بتعميق التعاون الدولي وتنفيذ البروتوكولات الدولية والاتفاقيات الثنائية، وتحسين بيئة الاستثمار الدولية للغابات.
- الالتزام بالإسراع بتطبيق الصك غير الملزم قانوناً لكافة أنواع الغابات ولتحقيق الاهداف العالمية للغابات بما يضمن مراجعة قطاع الغابات ودعم التنمية المستدامة للغابات

المحاور الرئيسية لاستراتيجية اعادة بناء النظام الايكولوجي للغابات بالسودان

تشمل عملية اعادة بناء النظام الايكولوجي للغابات اعادة تعمير وحماية الغابات ، ومكافحة التصحر وتحسين النظم الإيكولوجية الصحراوية وحماية وتجديد النظام الايكولوجي بالأراضي الرطبة ، وحماية التنوع البيولوجي.

وتقوم هذه الاستراتيجية علي اربعة محاور

1. **محور العمل الفني**

- اعادة اعمار وحماية وتنمية واداراة المنظومة الايكولوجية للغابات بالسودان

2. **محور السياسات والتشريعات**

- مراجعة السياسات والقوانين ذات الصلة بالغابات واستغلالها واستثمارها وحمايتها لتواكب متطلبات مرحلة ما بعد الانفصال

3. **محور المؤسسية**

- مراجعة وتطوير مؤسسات الغابات وكوادرها البشرية

4. **محور التمويل**

- تعزيز قدرة التمويل

1. محور العمل الفني

1.1.إعادة أعمار وحماية وتنمية وادارة المنظومة الايكولوجية للغابات بالسودان

1.1.1. التشجير واعادة التشجير

تحليل الوضع الراهن

ما فتئت البرامج السنوية في القطاع القومي للغابات في التشجير تتوسع منذ عام 1989 بالزيادات المضطردة في جمع البذور وانتاج الشتول. فقد ارتفع جمع البذور من 12 طن الى 70 طن خلال التسعينات ثم الى 128 طن بنهاية عام 2009. اما إنتاج الشتول فقد إرتفع من 2.6 مليون الى 5 مليون شتلة وبذلك إرتفع التشجير السنوى من 10 الف الى 200 الف فدان. يتم تعمير 50% من جملة المساحة المزروعة بالجهد الشعبي بفضل التطور في برامج وادوات الإرشاد الغابي والجماعات الشعبية والمنظمات التطوعية. رغماً عن زيادات معدلات التشجير السنوي بعشرين ضعفاً إلا أنها لا تغطي سوى عشر مساحة الغابات التي تزال سنوياً وذلك بسبب تناقص التمويل الاجنبي وضعف او عدم توفرالتمويل المحلي. مما يتطلب وضع السياسات الكفيلة بتوفير التمويل القومي لرفع برامج التشجير السنوية الي ما يساوي معدل الازالة كحد ادني بالاضافة الي زيادة الغطاء النباتي ليعادل 20% من مساحة السودان.

جدول 9 . معدلات برامج جمع البذور وانتاج الشتول والتشجير المنفذة في الفترة 1990-2009

الفترة	البذور(طن)		الشتول (مليون)		التشجير الرسمي (الف فدان)		التشجير الشعبي (الف فدان)	
	الانجاز	المتوسط السنوى	الانجاز	المتوسط السنوى	الانجاز	المتوسط السنوى	الانجاز	المتوسط السنوى
1994-1990	373	75	29.3	5.9	292.6	58.5	134.2	26.8
1999-1995	516	103	29	5.8	279	55.8	143.2	28.6
2004-2000	284	57	18.7	3.7	166.3	33.3	124.8	25
2009-2005	642	128	23.6	4.7	322.8	64.6	257	51.4

التحديات

تتركز اهم التحديات التي تواجه هذا البرنامج ايجاد المساحة المراد تشجيرها لرفع مساحة الغابات الي ما يعادل 20% من مساحة السودان والتي تقدر ب 38 مليون فدان بالاضافى الي تعويض الإزالة السنوية بتشجيرها بالأنواع المناسبة وذلك بالتركيز علي

- الزراعة بالشتول
- نثر البذور (ارضيا وجويا)

- استخدام تقنيات حصاد المياه ونثرها
- حماية مناطق التجدد الطبيعي

جدول 10 . يوضح المساحات الواجب تشجيرها واعادة تشجيرها (حسب سيناريوهات استخدام الطاقة)

السيناريو	متوسط البرنامج السنوي بالمليون فدان	تعويض معدل الازالة السنوي		الجمله
		غابات طبيعية	تشجير مروي	
سيناريو 1	3.8	1.66	0,265	5,460 4,07
سيناريو 2	3.8	1.3	0,197	5,1 3,997
سيناريو 3	3.8	0.9	0,127	4,7 3,927

الفرص

المساحات المتاحة لرفع نسبة مساحة الغابات الي 20% (38 مليون فدان) هي عبارة عن الاراضي المتدهورة حسب تقييم استخدامات الاراضي (تقرير الاتصال الاول) بين خطي عرض 10 و 22° شمال .

الموقع	المساحة بالمليون فدان	تشجير مطري	تشجيرمروي
10% من مشاريع الزراعة المطرية (الية +تقليدية)	3.5	3.5	
5% من مشاريع الزراعة المروية	0.2		0.2
المتاح من الارضي المتدهورة بين خطي عرض 10 و 22° شمال	37.4	36.5	1
المجموع	41.1		1.2

جدول 11 . المساحات الواجب استزراعها عبر برامج التشجير المطري والمروي بالسودان

جدول 12 . مشروعات التشجير الإستراتيجية المقترحة للفترة 2011-2020

اسم المشروع	الموقع	معدل الاستزراع السنوي بالمليون فدان	انتاج الشتول بالمليون	جمع البذور بالطن
مشروع التشجير وإعادة التشجير	كل الولايات عدا الشمالية ونهر النيل	1.2	40	450
مشروع تاهيل وتعمير حزام الصمغ العربي	ولايات حزام الصمغ العربي	1.5	34	1300
مشروع مكافحة التصحر	ولايتي الشمالية ونهر النيل	0.64	20	500
مشروع تاهيل الغابات النيلية والنهرية وغابات الخيران	الولايات الوسطي وشمال كردفان وجنوب دارفور	0.01	2	3
تأهيل غابات المانجروف	ولاية البحر الاحمر	0.01	1	
أعياد التشجير	كل الولايات	0.03	3	
أحزمة المدن	كل الولايات	0.05	5	
الجملة		3.44	105	2253

جدول 13. برامج استيراتيجية تأهيل وانشاء المشاتل بالسودان

الولاية	تأهيل المشاتل	انشاء مشاتل	مشاتل شعبية
الشمالية	9	20	100
نهر النيل	8	15	100
الجزيرة	8	10	150
سنار	5	10	150
النيل الابيض	10	4	175
النيل الازرق	2	10	150
البحر الاحمر	10	10	150
كسلا	3	10	120
القضارف	5	10	120

شمال كردفان	5	12	250
جنوب كردفان	5	15	200
شمال دارفور	3	10	150
جنوب دارفور	8	15	175
غرب دارفور	10	15	170
الجملة	91	166	2160

1.1. 2. محميات مناطق التجدد الطبيعي

يعتبر هذا البرنامج من اهم البرامج المصاحبة لبرامج التشجير ومن اهم السبل الخاصة باعادة الغطاء النياتي خاصة في مناطق الامطار المتوسطة والعالية وتقدر المساحات التي يمكن حمايتها سنويا بحوالي نصف مليون فدان يتم حمايتها من الحرائق والرعي لمدة تتراوح من عامين الي ثلاثة اعوام حسب معدلات نمو الاشجار

1. 1. 3. حجز الغابات

تحليل الوضع الراهن

ارتفعت مساحة الغابات المحجوزة من 9ر2 مليون فدان (حجزت خلال الفترة من 1926 - 1989) إلى أكثر من 30 مليون فدان بنهاية العام 2009 ، وتمثل هذه النسبة 5.6% فقط من مساحة السودان وتمثل أيضا 22.5% من المساحة المستهدفة للحجز وفق الإستراتيجية ربع القرنية والتي حددت ب 25% من مساحة القطر لتشغلها الموارد الطبيعية المتجددة. ويعزى البطء فى تحقيق الهدف الخاص بالحجز لعدم وجود سياسات واضحة لإستخدامات الأراضى فى الولايات والانحياز للتوسع الأفقى للزراعة على حساب الغابات و الموارد الطبيعية الأخرى و ضعف تمويل البرامج القومية الخاصة بحجز الغابات والتكلفة العالية للحجز وتعقيد إجراءاته وتعددها. والملاحظ ان كل عمليات الحجز (منذ بدء عمليات حجز الغابات عام 1926م) تتم مركزياً رغم أن السودان عرف نظم الحكم اللامركزي منذ عهد الاستعمار، ورغم وجود إدارات غابات ولائية.

التحديات

تتمثل التحديات في مجال حجز الغابات في :

- صعوبة اجراءات الحجز القانونية
- رسوم تسجيل الغابات
- عدم وجود التمويل اللازم لاستكشاف ومسح وتخريط الغابات
- عدم وجود الاراضي المناسبة لزراعة الغابات خاصة المروية منها في ظل الظروف الحالية للتوسع في الاستثمار الزراعي

- عدم وجود سياسات واضحة لإستخدامات الأراضى فى الولايات والتركيز علي التمدد الأفقى للزراعة على حساب الغابات و الموارد الطبيعية الأخرى
- ضعف المساحات المحجوزة فعليا في مقابل الهدف الاستراتيجي للحجز

جدول 14. المساحات المتاحة لرفع نسبة مساحة الغابات الي 20% من مساحة السودان

الخطة الاستراتيجية والحجز	المساحة (مليون فدان)	% المساحة الكلية من السودان
الهدف الكمي الإستراتيجي	89.96	20
الغطاء الغابي الحالي	51.96	11.6
المساحة المطلوبة لرفع نسبة الغابات الي 20%	38	8.4

جدول 15 . الغابات المحجوزة والغابات التي بجب حجزها خلال فترة الاستراتبجية

	المساحة (مليون فدان)	حكومية	خاصة وشعبية
مساحة الغابات المحجوزة حالياً	25.13	25.13	
مساحة الغابات المقترحة للحجز (38 +26.83)	64.83	14.83	50
الجملة	89.96	39.96	50

بحلول العام العاشر للإستراتيجية يتم حجز وتسجيل 50% من مساحة الغطاء الغابي الى القطاع الخاص

الفرص

- وجود اكثر من 30 مليون فدان من الاراضي المتدهورة التي يمكن استصلاحها وزراعتها بالغابات ومن ثم حجزها وتسجيلها
- وجود مصادر عالمية تحت الاتفاقيات المختلفة لتمويل لزراعة الغابات
- توفر بعض المصادر المالية من البنوك وبرامج التمويل الاصغر الخاصة بتمويل زراعة الغابات وتصنيعها للقطاع الخاص

1.1. 4. حصر وادارة ادارة الغابات

تحليل الوضع الرهن

يعرف حصر الغابات بأنه عملية جرد تتم في الغابات في فترات زمنيه متفاوتة بغرض الوصول إلى معلومات كمية عن الحجوم والعدد والنوع والإنتاج والحالة العامة للمورد. تكمن أهمية المسوحات القومية لموارد الغابات من كونها توفر المعلومات الشاملة عن حالة المورد والخدمات التي يمكن أن تقدمها للمجتمع، كما توفر الأرضية الملائمة لوضع السياسات والتخطيط السليم الذي عن طريقه يمكن المحافظة على المورد وتنميته، وتمكن أيضاً من توضيح حالة الغابات محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قامت الهيئة القومية للغابات خلال الفترة 1993م - 1998م بأجراء عدد من المسوحات لتحديد إستهلاك البلاد من الاخشاب و حصر المخزون الخشبي، وقد تبين أننا نستهلك من غاباتنا باكثر من طاقتها بحوالي مره ونصف. وقد وضعت إثر ذلك برامج التشجير لتعويض العجز وزيادة مساحة الغابات المحجوزة. وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية عام 2001م عاماً لوقف تدهور الغابات. وتبع ذلك صدور سياسات لحماية الغابات، وروجعت قوانينها في عام 2002م، لتتضمن تشديد عقوبات جرائم الغابات، ومنع فك حجز الغابات إلا بأمر من رئيس الجمهورية.

تبلغ الغابات التي تدار بخطط فنية على نظام الادارة المستدامة حوالي 3% من الغابات المحجوزة ويعزى الانخفاض في نسبة الغابات التي تخضع للخطط الفنية إلى التكلفة العالية وقلة التمويل حيث تركز الجهود في الادارة المستدامة للغابات الاكثر احتياجاً وكذلك قلة الكادر المدرب وكبر مساحة الغابات الموزعة علي انحاء القطر الشاسعة. علماً بأن كل الاستراتيجيات تدعو للإدارة المستدامة لكل الغابات المحجوزة بما يحفظ التنوع الإحيائى ويحقق الفوائد البيئية والإجتماعية والإقتصادية. علما بان الغابات الطبيعية المحجوزة التي لم تدخل في برنامج الخطط الفنية يتم تحديدها وتوفر لها سبل الحماية من التعدي

التحديات

نوع الغابات	المساحة بالمليون فدان	مساحة الغابات تحت الادارة الفنية (مليون فدان)
الغابات المحجوزة حاليا	25.13	1.5
الغابات المقترحة للحجز	26.83	0
الغابات المقترح للانشاء والحجز	38	0

تقتضي الاستراتيجية وضع كل مساحات الغابات المروية و علي الاقل 50% من الغطاء الغابي المطري تحت نظام الادراة المستدامة بما يساوي 44.23 مليون فدان بهدف الإنتاج المستدام وتحسين سبل معيشة السكان وضمان التوازن البيئي من خلال :

- ❖ الانتاج المستدام للمنتجات الخشبية
- ❖ الإنتاج المستدام للمنتجات غير الخشبية
- ❖ حماية مساقط المياه والانهار
- ❖ المحافظة علي التنوع الحيوي
- ❖ الحماية والوقاية من التصحر وتعرية التربة

الفرص

تتمثل الفرص في

الخبرات المتراكمة والكادر المؤهل في مجال الحصر والادارة الفنية للغابات في السودان

وجود قاعدة بيانات خاصة بالمورد الحالي للغطاء الغابي (المسح العالمي وغطاء الارض الافريقي والحصر القومي بالاضافة الي المسوحات الخاصة بدارفور والمسوحات الجزئية للولايات كالنيل الازرق)

وجود نماذج لادارة الغابات المغروسة (مروية ومطرية) والغابات الطبيعية (غابات البان والسنط وغابة الرواشدة والغابات الطبيعية والمغروسة بجبل مرة)

وجود قاعدة معلومات عن الانواع الشجرية وكيفية رعايتها وفلاحتها خاصة الانواع عالية القيمة الاقتصادية

وجود التجارب الناجحة في مجال الاداراة التشاركية للغابات بالسودان (الغابات النيلية وغابات الهشاب)

وجود النماذج الناجحة لادارة الغابات الشعبية بالسودان (منطقة العين ومناطق جنائن الهشاب والغابات الشعبية بولايات الجزيرة وسنار والقضارف)

1.1. 5. الانتاج

تحليل الوضع الرهن

يستورد السودان حوالي 712 الف متر مكعب من الاخشاب في العام قيمتها 176 مليون جنيه سوداني. 62% من هذه الواردات هي الورق يليه الاخشاب الرخوة بنسبة 23% والالواح الخشبية بنسبة 15%. أما الإنتاج المحلي فيتم على مستوى الغابات المحجوزة وفقاً للخطط الفنية وبدورات عمرية محددة وتبعاً لمؤشرات ومعايير الادارة المستدامة للغابات وما تستلزمه من إحلال وتعويض للمساحات التي يتم قطعها. وتدير الهيئة القومية للغابات ستة عشر منشاراً لإنتاج الاخشاب المنشورة واهمها فلنكات السكة حديد وكمر الكباري. حيث يبلغ متوسط الإنتاج السنوي 28 الف فلنكة ومن حطب الوقود 46 الف متر مكعب و 46500 كتلة تجارية. اما إنتاج القطاع الخاص خارج الغابات المحجوزة فيبلغ حوالي 1.3 مليون جوال فحم و 200 الف متر مكعب من حطب الوقود و 250 الف من الأعمدة المستديرة ناتجاً عن تصاديق المشاريع الزراعية الخاصة وغابات المؤسسات ومشاريع التنمية القومية الكبيرة. وتعتمد البلاد على قطاع الغابات كمصدر أساسى لتوفير الطاقة من إنتاج حطب الحريق والذى يساهم ب 4.01 مليون(T.O.E) أو ما تعادل قيمته حوالى 2 مليار دولار أمريكى.

منتجات الغابات غير الخشبية:-

تشكل المنتجات غير الخشبية مثل الصمغ العربى والأصماغ الطبيعية الأخرى وثمار الغابات (القنقليس، القضيم، العرديب، اللالوب، الدوم و النبق) والمنتجات الأخرى مثل العسل والنباتات الطبية والعطرية والسعف والمقاطف والبروش واللحوم (السمك فى الميعات و الحيوانات الصغيرة داخل الغابات)، نسبة معتبرة فى حركة التجارة الداخلية والخارجية حيث قدرت منظمة الفاو قيمة هذه المنتجات في العام 2005 باكثر من 600 مليون دولار تساهم بصورة مباشرة فى تخفيف حدة الفقر لشريحة كبيرة من سكان الريف.

الصمغ العربي:-

إرتفعت صادرات وعائدات البلاد من الصمغ العربي خلال العام 2009م إلى حوالي 50 ألف طن بعائد وقدره حوالي 73 مليون دولاراً في حين بلغت الصادرات خلال النصف الاول من العام الجاري 2010 حوالي 63 الف طن وتعزى هذه القفزة المضاعفة في كميات وعائدات صادر الصمغ العربي لسياسات تحرير تجارة الصمغ العربي التي أعلنتها الدولة أواخر عام 2008م.

دخل المشروع السوداني لترقية انتاج وتسويق الصمغ العربي حيّز التنفيذ والذي يمتد لاربع سنوات بتمويل اجنبي مقداره عشرة مليون دولار من صندوق دعم المانحين والصندوق الدولى للتنمية الزراعية. ينتشر المشروع في ثمان محليات في ولايات سنار والنيل الازرق والنيل الأبيض وشمال وجنوب كردفان. ويهدف المشروع الى اصلاح وتاهيل قطاع الصمغ العربي ودعم صغار المنتجين من خلال الجمعيات التعاونية واتحادات المنتجين وذلك بتقديم خدمات التمويل الاصغر وتنفيذ المشروعات الصغيرة والتدريب وبناء القدرات.

التحديات

عدم وجود القاعدة المعلوماتية القومية الخاصة بتقديرات الحجوم للمنتجات الخشبية وغير الخشبية

جدول 21 برامج زيادة الانتاج الواجب تنفيذها مقارنة بمعدل تنفيذها الحالي

البرنامج	الواجب تنفيذه	المعدل الحالي	المطلوب
التشجير السنوي (مليون فدان)	3.6	0.2	3.4
الحماية (خطوط النار/ الف كلم)	35	2	33
الإنتاج (الف متر مكعب)	586	75	511
انتاج الصمغ العربي بالالف طن	200	50	150
الغطاء النباتي (مليون فدان)	95	52	43
الادارة المستدامة النسبة من الغطاء المحجوز	%3 <	%50	-

الفرص

- ❖ وجود الغابات الطبيعية التي يمكن ادراتها بصورة مستدامة لانتاج الاخشاب المنشورة
- ❖ اجراء دراستي العرض والطلب لمنتجات الغابات
- ❖ كبر مساحة غابات الصمغ العربي الطبيعية والمغروسة

- ❖ نتائج البحوث الخاصة بالمنتجات الخشبية وغير الخشبية
- ❖ توفر المعلومات الخاصة باستخدام الانواع الشجرية المختلفة
- ❖ ازدياد رغبة القطاع الخاص في استخدام الاخشاب المحلية للتصنيع
- ❖ الخبرات المتراكمة في مجال النشر
- ❖ ازدياد المؤسسات العاملة في مجال ابحاث وتقنيات صناعة الغابات (الجامعات ومراكز البحوث والاستشارات والقطاع الخاص)

1.1. 6. برنامج حماية الغابات

تحليل الوضع الراهن

تعتبر الحرائق من أخطر المهددات التى تواجه الغابات عامة والغابات المحجوزة خاصة. وقد تم في سبيل درء اخطارها إنشاء وحدة للمعلومات الجغرافية خاصة برصد ومتابعة الحرائق داخل وخارج الغابات المحجوزة. تلتزم الهيئة تقليداً ببرنامج سنوي لفتح خطوط النار التي يبلغ إجمالي طولها 2000 كيلومتر حول الغابات المحجوزة كما تقوم الهيئة -بالتنسيق مع إدارة وقاية النباتات- بجهود مكافحة جراد ساري الليل الذي يعد من أخطر الآفات التي تهدد إنتاج الصمغ العربي.

لا زالت الغابات المحجوزة وغير المحجوزة تتعرض للتعديات المتلاحقة كما طالت هذه التعديات العاملين بالهيئة وأصولها من مكاتب ومنازل وعربات وآليات كما طالت ايضاً جميع الاحزمة الواقية للمدن في أنحاء البلاد المختلفة. على سبيل المثال، ومن جملة حوالي 24 ألف فدان من الأحزمة الواقية حول بعض مدن ولايات الخرطوم وكردفان ودارفور تم اقتطاع 17258 فدان من هذه الاحزمة بنسبة 72% للأغراض السكنية والمنشات الأخرى دون إتباع الإجراءات القانونية. كما قامت ولايات دارفور الثلاث بالسماح لقوات اليوناميد بإنشاء معسكرات ببعض الغابات المحجوزة وإزالة ما بها من أشجار ومنع العاملين من دخولها واحتلال المكاتب وعرقلة الإجراءات القانونية. كما أصاب الدمار جراء النزوح والحرب بولايات دارفور 23 غابة.

يتراوح عدد بلاغات جرائم الغابات للخمسة أعوام الاخيرة بين 2025 بلاغ الي 1625 بلاغاً في العام حيث سجل العام 2009 أعلي معدل للبلاغات غالبيتها يرتكب من قبل قوات نظامية ومجموعات مسلحة أخرى. ولا تجد جرائم الغابات ما تستحقه من الحسم في النيابات والمحاكم اذ تبلغ نسبة البلاغات التي حسمت بين 8 – 25% في العام. من التحولات الراهنة ارتباط ازالة الغابات بانشطة مشروعات التنمية الكبري كتنقيب واستخراج البترول، انشاء الطرق والجسور والسدود ومد خطوط الكهرباء والاتصالات. تبلغ جملة المساحة المتوقع ازالتها من الغابات بواسطة مشاريع التنمية الجارية الان الخاصة بالسدود والكهرباء والبترول والتعدين تبلغ 2,3 مليون فدان بالإضافة إلي 26 ألف فدان هي مساحة التعديات علي غابات دارفور وحوالي 2887 فدان من الغابات النيلية بولايات سنار والجزيرة والنيل الازرق.

اثر استراتيجيات وخطط القطاعات ذات الصلة بازالة الغابات

تمثل مشاريع التنمية القومية للقطاعاعات الاخري مهددا رئيسيا لوجود الغابات بالسودان في ظل تنامي استراتيجسات التطور المستمر في القطاع الاقتصادي بشقيه الانتاجي والخدمي مما يتطلي معالجة الاثار السالبة لانشطة هذه المشاريع بما يضمن بيئة معافاة واقتصادي قوي. تتمثل اهم هذه المشروعات في الاتي:

1. مشروعات وزارة الكهرباء والسدود

<u>قطاع السدود وحصاد المياه</u>

- ❖ **خطة قطاع حصاد المياه**

بلغت مشروعات حصاد المياه التي حصرت بواسطة لجنة مشروعات حصاد المياه بالسدود بالسودان 476 مشروع منها 223 سد و6 منظمات و3 بحيرات وترعة طولها 50 كلم و223 حفير

- **خطة قطاع السدود وحصاد المياه** (أثر الانشاءات وخطوط نقل الكهرباء والمشاريع المصاحبة)
  - مشروع تعلية خزان الروصيرص
  - مشروع مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت
  - مشروع سد الشريك
  - مشروع سد كجبار
  - مشروع سد دقش ومقرات والسبلوقة
  - مشروع سد دال

- **خطة مشروعات نقل الطاقة الكهربائية**

بلغ اجمالي اطوال دوائر خطوط النقل للعام 2010 حوالي 8.256.5 كيلومتر وكان في العام2009 السابق 5.419.5 (الروصيرص ـ الرنك ـ ربك ـ مشكور ـ جبل اولياء)- ربك ـ تندلتي ـ الابيض سنجة ـ الحواتة ـ القضارف

العمل جارٍ بعدد من مشروعات نقل الكهرباء كمشروع الخط الناقل الشبكة الشرقية بطول 316 كيلومتر بالاضافة الي مشروع معابر شبكة النيل الابيض والذي يهدف الي ربط مناطق الجنوب بالكهرباء و مشروع ربط مناطق غرب السودان عبر خط ربك ـ الابيض ومشروع شبكة جنوب كردفان بطول 630 كيلومتر و مشروع الخط الناقل النيل الازرق مزدوج بطول 158 كيلومتر بالاضافة الى خط ناقل بطول 200 كيلومتر ومحطات تحويلية في كل من الدمازين ـ قيسان ـ باو ـ ام در بالاضافة الي المشروعات الاتية:

- مشروع النقل الفولة ـ غبيش ـ اللعيت ـ ام كدادة ـ الفاشر خط مزدوج بطول 551 كيلومتر
- مشروع النقل نيالا ـ كاس ـ زالنجي ـ الجنينة خط مزدوج بطول 330 كيلومتر
- مشروع النقل الفولة ـ النهور خط مزدوج بطول 100 كيلومتر
- مشروع النقل الابيض ـ بارا ـ سودري ـ حمرة الوز ـ حمرة الشيخ بولاية شمال كردفان بطول 245 كيلومتر
- الربط الكهربائي مع جمهورية مصر العربية
- الربط الكهربائي مع كل من اريتريا ويوغندا.

- **مشاريع زراعية**
  - مشروع كنانة والرهد (بمنطقة الدندر والرصيرص ولمنطقة كنانة والرهد)
  - مشروع اعالي عطبرة الزراعي

تبلغ جملة المساحة المتوقع ازالتها من الغابات بواسطة مشاريع التنمية الجارية الان الخاصة بالسدود والكهرباء والبترول والتعدين تبلغ 2,3 مليون فدان بالإضافة إلي 26 ألف فدان هي مساحة التعديات علي غابات دارفور وحوالي 2887 فدان من الغابات النيلية بولايات سنار والجزيرة والنيل الأزرق كما موضح في الجداول ادناه

جدول 22 . يوضح المساحات المتأثرة بمشاريع التنمية الجارية الآن في مجالات السدود والكهرباء والبترول والتعدين

المنشط	الغابات المحجوزة		الغابات خارج الحجز		جملة المساحة/فدان	حجم الإزالة المتوقعة م3	الولايات
	عدد	المساحة/ فدان	عدد مواقع	المساحة/ فدان			
ترعتي كنانة والرهد	42	708743.39	-	-	708743.39	-	سنار وجنوب القضارف وشرق الجزيرة
تعلية خزان الروصيرص و إنشاء خزان ستيت	10	7132	16	37635	44767	345296	النيل الأزرق/ كسلا
تعدين الذهب	3	14	19	252066	252080	-	نهر النيل والقضارف وشمال كردفان
الكهرباء	8	528.4	5	2279	2807.4	24378.34	شمال وجنوب كردفان، سنار و القضارف، النيل الأبيض، كسلا
التنقيب عن النفط					1306161	579094261	الخرطوم، سنار ، النيل الابيض، نهر النيل ،شمال وحنوب وغرب كردفان،أعالي النيل
الجملة	63	716417.79	40	291980	2314558.79	579463935.34	

جدول 23. التعدي علي أحزمة المدن

الولاية	الحزام	المساحة/فدان	تاريخ التسجيل	نوع التعدي	نسبة التعدي
الخرطوم	الخرطوم	7045	(992) فبراير 64	سكني	%80
شمال كردفان	الابيض	9735	(842) مايو52	سكني + مطار	%80
	الغبشة	576	(842) مايو52	سكني	%30
	الرهد	727	(854) ابريل53	سكني	%30
	ام روابة	1055	(847) اكتوبر52	سكني	%30
	السميح	250	(1043) يوليو67	سكني	%30
	بارا	1000	(842) مايو52	سكني	%30
غرب كردفان	النهود	6993	(869) يونيو54	سكني	%50
جنوب كردفان	الدلنج	486	(830) يونيو51	سكني	%20
جنوب دارفور	الضعين	927	(1181) نوفمبر75	سكني	%50
	زالنجي	تحت الحجز	-	-	-
غرب دارفور	شرق كجا	1000	(تحت الحجز)	سكني + مطار	%20
	الجنينة	2000	(تحت الحجز)	سكني	%30
شمال دارفور	الفاشر		(903) يناير57	مطار+معسكر خدمة وطنية	%20

جدول 24. تعدى قوات اليونميد والتنمية العمرانية والمواطنين المحليين

الولاية	اسم الغابة	المساحة بالفدان	% التعدى	نوع الضرر
شمال دارفور	حزام الفاشر	2800	11	اليونميد / مدرج المطار/ الخدمة الوطنية
غرب دارفور	حزام الجنينة	1100	30	مبانى حكومية/سكن نازحيين
	شرق كجا	1800	60	مطار الجنينة/معسكرات نازحيين
	كارارى	221	10	قطع جائر (نازحيين ، رعاة)
جنوب دارفور	عد الفرسان	7.100	5	يوناميد
	قريضة	13.000	4	يوناميد
	كاس	134	8	نازحيين/ قطع جائر

جدول25. التعدي علي الغابات النيلية بالولايات الوسطى والشرقية

الغابات	المساحة الكلية للغابات بالفدان	مساحة التعدى بالفدان	%التعدي	ملحوظات
النيلية	35345.50	2393.70	7	ولايات الجزيرة وسنار والنيل الأزرق
غابات القاش (5 غابات)	2435	493.45	20	غابات (تاجوج، مدرت، تلاويت، أبو جير، قلسا) بولاية كسلا
الجملة	37780.5	2887.15		

2. مشروعات الطرق القومية

يبلغ طول الطرق القومية قيد التنفيذ التي تم حصرها 34021 كيلو متر

3. استكشاف وصناعة البترول

بلغت جملة مساحة المربعات النفطية المصدقة لشركات التشغيل المختلفة في مربعات 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14 و15 حوالي 800 الف كيلومتر مربع حيث سيتأثر القطاع الغابي وبصورة مباشرة من جراء عمليات الاستكشاف والتنقيب والانشاءات ومد خطوط الانابيب خاصة في مربعات 8, 9, 10, 11 و 12.

التحديات

- ضعف الالتزام السياسي علي المستويات المحلية تجاه المحافظة علي الغابات ووضعها كاولوية ضمن برامج التنمية
- دمار الغابات بسبب السياسات التنموية التي لا تستهدي بدراسات الجدوى البيئة في تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية
  - الاسكان
  - التعدين والتنقيب
  - الري والكهرباء
  - الصناعات الاخري الملوثة للبيئة
  - عدم وبطء البت في قضايا الغابات والتعديات الواقعة عليها

الفرص

- التنفيذ الصارم لقانون البيئة وقانون الغابات والقوانين الاخري ذات الصلة
- تفعيل دور الادارة الاهلية والمجتمعات المحلية حماية الغابات
- تفعيل الالتزام السياسي علي مستويات الحكم المختلفة بايقاف التوسع الاسكاني والتنموي علي حساب الغابات القائمة الان والمشاركة في برامج التشجير الحضري كأساس لتنمية المدن

استهلاك الغابات كمورد رئيسي للطاقة

لا زال السودان يعتمد علي الغابات كمصدر اساسي للطاقة ويجب اخذ ذلك في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات والسياسيات المستقبلية الخاصة بقطاع الغابات . كما ان تخفيف الضغط الناجم من الاعتماد علي الغابات في الطاقة يتيح الفرص للتحول الي التصنيع الغابي المستدام ومن ثم تنمية وتطوير الموارد الغابية.

توقعات استهلاك منتجات الغابات الخشبية في مجال الطاقة من الفحم والحطب بالمتر المكعب (2011-2015):

اعتمدت نتائج تحليل المعلومات علي:

1. دراسة استهلاك منتجات الغابات 1994
2. التعداد السكاني 2008
3. تقارير وزارة الطاقة (ميزان الطاقة 2005)
4. كتاب الاحصاء السنوي للعام 2008
5. الارقام الحسابية المعتمدة عالميا وقوميا لتحويل اخشاب الطاقة الي طن مكافئء وطن متري وتحويل المنتجات البترولية الي منتجات خشبية مكافئة

تقليل الاعتماد علي الغابات في توفير الطاقة (ميزان الطاقة)

يعتبر تقليل استهلاك المنتجات الخشبية الي الحد الذي لا يتجاوز معدل نمو الغابات السنوي والذي قدر ب 10 مليون متر مكعب هو اضمن وافضل الحلول لادارة مورد الغابات بصورة مستدامة ويتطلب هذا السيناريو تقليل استهلاك حطب الوقود بنسبة 50% في السودان. الا ان هذا السيناريو يتطلب توفير حوالي خمسة مليون طن متري من الغاز مما يجعل الامر غاية في الصعوبة خاصة ان هذا السيناريو يتطلب اقناع الكثير من سكان الريف بالتحول الي استخدام الغاز خاصة ان معظمهم يتحصل علي حطب الوقود مجانا و مباشرة من الغابات ولهذا يبدو سيناريو تقليل استهلاك حطب الوقود بنسبة 25% هو الاكثر واقعية في الحالة الراهنة. الجدول رقم 7 يوضح السيناريوهات المختلفة لاستبدال حطب الوقود بالغاز للفترة 2011-2015 . كما يوضح الجدول رقم 8 آثار استهلاك حطب الوقود لكل سيناريو علي الغابات ومعد ازالتها

جدول 7. سيناريوهات تخفيف الضغط علي موارد الغابات بتقليل استهلاك حطب الوقود كطريقة مثلي للحفاظ علي الغابات وتنميتها وتطويرها

السيناريوهات	2011	2012	2013	2014	2015
توقعات استهلاك الحطب حسب تعداد السكان 2008 (بالمليون متر مكعب)	22,1	22,9	23,2	23,7	24,2
سيناريو 1 (اذا استمر الوضع الحالي باسهام 400 الي 500 الف طن متري من الغاز) كميات الحطب التي يتم احلالها بالغاز بالمليون متر مكعب	0,591	0,601	0.610	0,619	0,628
سبناربو 1 (الاستهلاك الفعلي لحطب الحريق بالمليون متر مكعب)	21,5	22,3	22,6	23,1	23,6
سيناريو 2 (نسبة 25% من استهلاك حطب الوقود بالمليون متر مكعب)	5,4	5,6	5,7	5,8	5,9
سيناريو 2 احلال 25% من الحطب الي غاز(الغاز المطلوب بالمليون طن متري)	2,541	2,632	2,671	2,727	2,783
سيناريو 2 (إستهلاك حطب الوقود المتوقع بالمليون متر مكعب)	16,1	16,7	17	17,3	17,7
سيناريو 2 الكمية المطلوب توفيرها من الغاز سنويا بعد اضافة المعدل الحالي (بالمليون طن متري)	2,941	3,032	3,071	3,127	3,183
سيناريو 3 (نسبة 50% من استهلاك حطب الوقود بالمليون متر مكعب)	10,8	11,2	11,4	11,6	11,8
سيناريو 3 تحويل ال50% من الحطب المراد احلالها ألي غاز بالمليون طن متري	5,082	5,264	5,342	5,454	5,566
سيناريو 3 (إستهلاك حطب الوقود بالمليون متر مكعب)	10,7	11,1	11,3	11,5	11,8
سيناريو 3 الكمية المطلوب توفيرها من الغاز سنويا (مليون طن متري)	5.882	6.064	6.142	6.254	6.366

جدول 8. المتوسط السنوي للمساحات المتوقع ازالتها بالسودان الشمالي (مليون فدان)حسب كل سيناريو

السيناريو	من الغابات الطبيعية	من الغابات المغروسة
سيناريو 1	1,66	0,155 (سنط) 0,375 (بان)
سيناريو 2	1.3	0,11 (سنط) 0,283 (بان)
سيناريو 3	0,9	0,071 (سنط) 0,183 (بان)

تم حساب الانتاجية علي النحو التالي

(الغابات النيلية شمال خزان سنار = 45.5 الي 70 متر مكعب في الهكتار

الغابات النيلية جنوب الخزان = 120 الي 240 متر مكعب في الهكتار (الي 320 في مناطق الجروف)

الغابات الطبيعية في المناطق الشمالية كالرواشدة = 8 الي 10 متر مكعب في الهكتار

الغابات الطبيعية في مناطق السافنا = 15 – 17 متر مكعب في الهكتار

الغابات الطبيعية في مناطق الرصيرص = 20 – 25 متر مكعب في الهكتار

غابات البان = 40 – 60 متر مكعب بالهكتار (500 – 700 شجرة في الفدان))

1.1. 7. الاستثمار

تحليل الوضع الراهن

تكمن أهمية الغابات في الدور الاقتصادى والاجتماعى والبيئى الذى تلعبه الغابات، وبالرغم من هذه الاهمية إلا ان الغابات لم تحظى باى اولوية او اهمية من قبل الحكومات المتعاقبة عبر السنين مما ادى الى تدهورها.

عانت الغابات ايضا فى تاريخها الحديث قبل وبعد قيام الهيئة من توزيع ادارة مورد الغابات وأصولها بين المركز والولايات الشىء الذى لا يخدم التنمية المتكاملة لهذا المورد الحيوى خاصة وان الغابات التى آلت للولايات هى الغابات الطبيعية التى تحتاج لعمل مكثف يتطلب استقطاب مستثمرين وتمويل خارجى لتأهيلها واخضاعها لنظم الأدارة الفنية المستدامة الشىء الذى لن يتحقق تحت ادارة الولايات .

تبلغ مساحة الغابات المحجوزة حوالى 15.3 مليون هكتار و هنالك حاجة ماسة لزيادة المساحات المحجوزة واخضاعها لنظم الأدارة الفنية المستدامة وتوفير معلومات دقيقة عن حجم المورد واستدامته .

الأخشاب هى المنتوجات الرئيسية للغابات وتستخدم فى مجالات عدة وبأشكال مختلفة ، كاخشاب مستديرة لحطب الوقود والتحويل الى فحم وأعمدة المبانى ، كما تستخدم فى شكل أخشاب منشورة لصناعة الأثاثات والمبانى وعوارض السكك الحديد وكذلك كمواد خام لصناعات عديدة مثل صناعة الورق وألواح الخشب الحبيبى وأ لواح الموسونايت والأبلكاش والقشرة وغيرها ، كذلك توفر الغابات منتوجات عديدة وهامة من غير الأخشاب وقد تكون هذه النتوجات أهم من الأخشاب في بعض أنواع الأشجار في بعض المناطق ، هذا بالأضافة للقيم البيئية والسياحية التى تتميز بها الغابات ، بالرغم من هذه الأهمية لم تجد الغابات الأهتمام الذى تستحقه من الحكومات المتعاقبة ولا الدعم الكافى لتنميتها ولذلك تتعرض الى تدهور سريع .

تقييم وتحليل النشاط الأستثمارى بالهيئة

بدأ العمل الأستثمارى فى مجال الغابات خلال العشرين عاما الماضية فى شكل استثمارات تنموية منها بعض الأستثمارات الأجنبية المحدودة غير المتكاملة ولم يكن لمعظمها تأثير كبير على وضع الغابات ، وعندما توقف الدعم الأجنبى بدأت الهيئة وشاركت في بعض الشركات والاستثمارات الداخلية وكانت الهيئة تساهم فى رأس المال بالاصول المملوكة لها . من هذه الشركات شركة مهوتيك التجارية المحدودة وشركة تنمية الاصماغ . هذا بالاضاقة الى الاستثمار فى المنتوجات الخشبية وتصنيع الاثاث والاستثمار فى الصادر والمنتوجات غير الخشبية والاستثمار العقاري.

التحديات:

قد اتضح من التجارب الاستثمارية السابقة للغابات الآتي:

- ❖ غياب التخطيط في العمل الاستثمارى وضعف الخبرة فى ادارة المشاريع والشركات والعمل الاستثمارى ، فى غياب خارطة استثمارية واضحة واولويات محددة كما كان الاعتماد فى الغالب على أصول الهيئة من غابات وعقارات وكوادر .
- ❖ غياب التدريب لرفع قدرات العاملين في هذا المجال

- ❖ عدم الأستقلالية فى الشئون المالية واللوائح والقوانين الحكومية المقيدة للاستثمار والفشل فى استقطاب القطاع الخاص
- ❖ عدم توفر بيانات موثوق بها للمستثمرين وضعف الترويج للمشاريع الاستثمارية لفتح أسواق خارجية لمنتوجات الغابات
- ❖ عدم تحويل المشاريع الرائدة الى دراسات جدوى
- ❖ عدم الاستعانة ببيوت خبرة فى مجال الاستثمار
- ❖ أيلولة بعض أصول الهيئة الهامة من غابات وورش نجارة للولايات التى ستستغلها كمصدر دخل فقط ولن تكترث لتنميتها وتطويرها .

الفرص

- امكانية قيام الاستثمارات التنموية الموجهة لتطوير واستدامة مورد الغابات والانتاج وباكتمال فترة هذه الاستثمارات التنموية ستزيد ايرادات الهيئة باضعاف مضافعة من الايرادات المتحصلة من جميع الغابات بدلا من 8% فقط من المساحة الكلية للغابات كما هو الحال الآن . وتدخل عائدات الخدمات كمكون جديد وكذلك القيمة المضافة الناتجة عن صناعات الغابات
- امكانية قيام الاستثمارات التجارية السريعة العائد مثل الاستثمارات العقارية والسياحية والصناعات التي تقوم علي انتاج مستدام
- استثمارات تجمع بين النوعين السابقين لها عائد سريع من صناعة قائمة علي انتاج مستدام من غابات طبيعية تحتاج الي استزراع تجريبي لتحديد طرق اعادة انمائها واخضاعها لنظم الادارة الفنية المستدامة
- ان مورد الغابات موردا متجددا ومنتجاته تدخل في استعمالات متعددة ومختلفة
- تتوفر العمالة المدربة في البلاد وبتكلفة منخفضة
- صناعات الغابات صناعات تكاملية واحيانا لاتحتاج الي تقانات وتقنيات عالية وهي عالية الربحية
- كثير من الصناعات تعتمد علي المخلفات الزراعية مما يساعد في عدم تلوث البيئة
- يمكن ان يتم الاستثمار الغابي في المدينة والريف معا مما يساعد فى تقليل حدة الفقر
- اتساع الاسواق داخليا وخارجيا في كافة المناطق المحيطة خاصة العربية حيث تقل او لاتوجد غابات

الرؤي المستقبلية لنظام الاستثمار

1. استثمارات تنموية طويلة الاجل بغرض تطوير واستدامة الانتاج وخدمات الغابات تجني ثمارها في مراحل قادمة
2. الاستثمار التجاري السريع العائد(عقاري وصناعي وسياحي)
3. استثمار يجمع بين العائد السريع من صناعة قائمة علي منتجات غابات طبيعية والعائد طويل الآجل المتوقع من المزروعات التي صاحبت الصناعة لتعويض ما قطع لتمويل الانتاج الصناعي
4. إقامة مزروعات شجرية مروية بمياه الصرف الصحي او مياه الصرف الزراعي اومياه البترول خاصة قرب مراكز الاستهلاك
5. مزروعات شجرية مطرية مختلطة بالمحاصيل
6. استخدام نظم التشجير الزراعى فى الغابات و المزارع الخاصة و غابات المجتمعات و على الأراضى الحدية و الأستفادة من أراضى الزراعة الآلية المهجورة
7. اقامة مصدات الرياح فى المشاريع الزراعية المروية و المطرية حسب ما جاء فى سياسة الغابات
8. الأستثمارات الغابية التجارية السياحية فى المناطق الطبيعية الجميلة و على شواطئ الأنهار بالقرب من الأسواق و توفر بعض ضروب الرياضة
9. الأستثمارات العقارية التجارية و السكنية والمرافق العامة فى المناطق السياحية

2. محور السياسات والتشريعات

2. 1. مراحل تطور السياسات والتشريعات في مجال الغابات في السودان

أدرك السودان حاجته لضبط وتنظيم واستغلال مورد الغابات منذ مستهل القرن العشرين , ومن اجل ذلك صدر قانون الغابات والأحراش 1901م و تم إنشاء مصلحة الغابات والأحراش في 1902م قبل إنشاء مصلحة الزراعة . صدرت قوانين للغابات في عامي 1908 و1917م دعما للسياسات ذات التوجه للمحافظة علي البيئة. أعلنت أول سياسة قومية للغابات في عام 1932م وفق قانون الغابات المركزية لسنة 1932م وقانون الغابات التابعة للمديريات والتي اشتملت علي توجيهات قطع الأشجار داخل وخارج المناطق المحجوزة كما أوضحت بجلاء المحظورات وامتيازات السكان في الغابات. وفصلت السياسة بدقة تقاسم المهام المرتبطة بالغابات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية في المديريات . فقد تم تعديل سياسة 1932م في العام 1986م لاستيعاب القلق المتنامي لحماية البيئة ومخاطبة الرؤى الحديثة حول المشاركة الشعبية في إدارة مورد الغابات .ورغم تأكيد السياستين علي أهمية مورد الغابات والمحافظة عليها إلا أنهما لم يفضيا إلي النتائج المرجوة وهناك الكثير من التغيرات في العقود الأخيرة كان لها تأثيرها الداخلي والخارجي علي قطاع الغابات منها اعتماد نظام الحكم الاتحادي, وبروز السودان كدولة منتجة للنفط وتزايد المعدلات الراهنة في إزالة الغابات ومخاطر فقدان السودان لموقعة الريادي في الإنتاج والتجارة العالمية للصمغ العربي وتحقيق المساهمة الفاعلة للقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لإدارة مورد الغابات.

لقد كان السودان رائداً ومازال مواكباً التطورات ومستشعراً لأهمية الغابات منذ أمد بعيد فصدرت سلسلة من القوانين تتطور بتطور الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية . تختص بكيفية إدارة هذه المورد وحمايته في ثلاثة مراحل فترات أساسية ألا وهي 1932 م إلي 1989م والفترة الثانية من 1989 إلي 2002م والفترة الثالثة من 2002 م إلي 2009م وهي الفترة الأهم إذ أنها تتضمن اتفاقية السلام ودستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م وسنقوم بمعالجة تلك الفترات وما صدر خلالها من قوانين فيما يأتي:

2. 1 . 1. التشريعات التي صدرت في الفترة الأولي(1932- 1988م)

(أ) قانون الغابات المركزية لسنة 1932 وقانون الغابات التابعة للمديريات لسنة 1932م:
قبل صدور القانونيين المذكورين كانت هناك عدد من القوانين في 1901م و1908م و1917م تتعلق بالغابات والأحراش وكلها لم تستند إلي سياسات محددة مما جعلها لا تواكب التطور المنشود وعليه وبعد أن صدرت سياسات الغابات كان من الضروري إصدار القانونيين المذكورين أعلاه في ذلك الوقت إلا وهي قانون الغابات المركزية لسنة 1932م وقانون الغابات التابعة للمديريات لسنة1932م.

وبالرجوع إلي القانونيين المذكورين نجد أن السمات الأساسية لهما تتلخص في الآتي:

1. لقد كانت في تلك الفترة مصلحة الغابات تتبع لوزارة الزراعة وعلي المستوي المحلي توجد سلطات محلية تعمل في المديرية أو المجلس المحلي وبذلك كان لابد من تحديد المسؤوليات في إدارة الغابات بين السلطة المركزية(المصلحة) والسلطة المحلية (المحليات) وذلك بإنشاء نوعان من الغابات المحجوزة واحدة مركزية تديرها مصلحة الغابات والثانية غابات تابعة للمديريات يديرها مدير المديرية أو المجلس المحلي .
2. توضيح كيفية إنشاء وإدارة وحماية واستغلال الغابات المحجوزة. هذا وقد أوضح قانون الغابات التابعة للمديريات في القسم الثالث فيما يتعلق بالوقاية العمومية للغابات ومحصول الغابات خارج الغابات المحجوزة وكيفية إصدار القواعد بواسطة مدير المديرية لحماية أي نوع من أنواع الأشجار أو لوقاية التربة أو الماء أو المراعي أو الموارد الطبيعية الأخرى, أو لوقاية الطرف

وشواطئ الأنهار أو خطوط المواصلات الأخرى أو للوقاية ضد النار في مناطق الغابات أو بالقرب منها, أو إحضار أو جمع أو تحويل الغابات. كما أن القطع يجب أن يتم في الغابات المحجوزة فحسب أو في مناطق أخرى مؤكدة التجدد كما أن قطع الأشجار لغرض تجاري كان مقيداً بالحصول علي رخصة أو تصريح من مدير المديرية أو من موظف مسموح له بذلك. ولقد وضع ضمان لعدم تعديل أو إلغاء أي قاعدة أو أمر يصدر كما جاء أعلاه بان لا يجوز التعديل أو الإلغاء لتلك القواعد التي يصدرها المدير إلا بموافقة الحاكم العام.

3. نص القانونان المذكوران علي العقوبات الواجب تطبيقها علي مرتكبي جرائم الغابات .كما نص علي الإجراءات الخاصة بالقبض والتحقيق والمحاكمة وغيرها من الإجراءات القانونية ذات الصلة.

(ب) أمر العوائد الجليلة لسنة 1939م:

صدر أمر العوائد الجليلة في 1939/10/1م لتنظيم العوائد الجليلة ويهدف إلي فرض عوائد علي منتجات الغابات الغير محجوزة بغرض حمايتها من القطع الجائر وتركيز القطع داخل الغابات المحجوزة.

هذا في إطار التطور التشريعي لقوانين الغابات تم إلغاء قانون الغابات المركزية لسنة 1932م وقانون الغابات التابعة للمديريات لسنة 1932م بموجب قانون الغابات لسنة 1989م كما تم إلغاء أمر العوائد الجليلة لسنة 1939م

(ج) قانون إدارة المديريات لسنة 1961م :

صدر قانون إدارة المديريات لسنة 1961م كنوع من الحكم اللامركزي للسودان وتكونت المجالس التنفيذية من مدراء المديريات ورؤساء المصالح الحكومية وتكونت مجالس المديريات التي تشكل الأجهزة التشريعية في المديريات. بموجب هذا القانون تم تأكيد مسئولية مدير الغابات في إدارة الغابات المركزية المحجوزة وسلطات إدارة المديرية في إدارة غابات المديرية المحجوزة . ويعتبر هذا القانون أفضل قانون في فصل السلطات بين المركز والمديريات في ممارسة عمل الغابات إذا تم بمقتضاه فصل إدارة وموازنات غابات المديريات حيث عملت علي الصرف علي العاملين وعلي كل المناشط الخاصة بغابات المديرية تحت الإشراف الإداري الكامل لمساعدة محافظ الغابات المركزي

(د) قانون الحكم الشعبي المحلي 1971- 1981 م وقانون الحكم التقليمي 1980- 1982م:

في عام 1971م صدر قانون الحكم الشعبي المحلي لعام 1971م فتحولت مسئولية إدارة الغابات بالمديريات إلي المجالس الشعبية وفي عام 1980م صدر قانون الحكم الإقليمي لعام 1980 م ثم قانون الحكم الشعبي المحلي لعام 1981م ثم التعديلات المترتبة علي إصدار قوانين الحكم اللامركزي لعام 1982م . إن تعدد هذه القوانين والأوامر المؤقتة وغموضها والارتباك الذي كان سائدا في تفسيرها وتطبيقها ورغبة السلطات المسئولة في المجالس الشعبية ثم في الأقاليم علي الاستحواذ والانفراد بكل ما يتعلق بالغابات مع تراخي الجهات المركزية في هذا الشأن أتاح للأجهزة المحلية والإقليمية الهيمنة علي جميع الغابات المركزية المحجوزة وما كان يتبع لها من موازنات ووظائف ومكاتب وورش ومناشير وآليات بالإضافة للغابات التابعة للمديريات وانفصمت الصلة الإدارية والفنية الوثيقة التي كانت تربط الأقاليم بالمركز فأصبحت الغابات في كل إقليم عبارة عن جزيرة معزولة عن الأخرى تمارس فيها عمليات القطع لموارد الغابات لتوفير السيولة النقدية من صحة وتعليم وتردت مناشط الحجز والتشجير وعمليات الرعاية والحماية وكان من نتيجة ذلك ان انحسرت مساحة الغابات وتراجعت معدلات الإنتاج مع ازدياد في آثار الجفاف والتصحر.

(هـ) قرار مجلس الوزراء الموقر بإعادة مركزية الغابات والموافقة علي قيام الهيئة وقانون الغابات:

في 15 أغسطس صدر القرار رقم 181 لمجلس وزراء الحكومة الانتقالية بإعادة سلطات الغابات إلي الإدارة المركزية للغابات كما كانت قبل صدور قوانين الحكم الشعبي المحلي والإقليمي لمعالجة الوضع المتردي للغابات وكيفية معالجته وفي 1986/3/5م أصدر مجلس الوزراء الموقر قرار رقم 161 لتعديل القوانين التي تمكن من تنفيذ قراره رقم 181 (الغابات المركزية المحجوزة تدار بواسطة السلطات الإقليمية) وأيضا أصدر مجلس الوزراء الموقر قرار 284 بتاريخ 11 شعبان 1406هـ الموافق 1986/4/20 م بالموافقة المبدئية علي إنشاء هيئة قومية للغابات وإعداد قانون الهيئة القومية للغابات وقد تم ذلك كما هو موضح في الفقرات التالية:

2. 1. 2. القوانين التي صدرت في الفترة الثانية(1989-2002م)

(أ) قانون الغابات لسنة 1989:-

صدر قانون الغابات لسنة 1989 في ابريل لسنة 1989 وبموجبه تم إلغاء قانون الغابات المركزية وقانون الغابات التابعة للمديريات لسنة 1932ودمجها في قانون واحد بهدف تحسين القانون وتسهيل تطبيقه في المحاكم من جهة وإدخال المفاهيم الجديدة لسياسة الغابات لعام 1986 من جهة أخرى . ومن أهم نصوص قانون الغابات لسنة 1989 هو تصنيف الغابات الذي أضاف للغابات القومية والإقليمية مفهوم الغابات الخاصة والغابات الشعبية وغابات المؤسسات وكيفية إدارتها واستغلالها وذلك لإشراك المواطنين والمؤسسات في زيادة رقعة البلاد من الغابات . أيضا ينص القانون على تخصيص نسبة 10(عشرة) في المائة من المشاريع الزراعية المطرية و5(خمسة) في المائة من المشاريع الزراعية المروية لزراعتها بالأشجار أو الحفاظ على نفس النسبة من الأشجار الطبيعية كمرابيع إنتاجية أو كمصدات رياح وأحزمة واقية لحماية المحاصيل الزراعية . كما نص القانون على عدم حرق الأشجار التي تقطع بغرض نظافة وإعداد المشاريع للزراعة والاستفادة منها وتحويلها إلى حطب حريق أو خشب مباني أو فحم نباتي .

(ب) قانون الهيئة القومية للغابات لسنة 1989 :-

صدر قانون الهيئة القومية للغابات لسنة 1989 وبموجبه تم إنشاء هيئه عامه لتحل محل الإدارة المركزية للغابات بهدف تحقيق سياسة الغابات لعام 1986 ولتنفيذ قانون الغابات لسنة 1989 ولتتمكن من إدارة ورعاية واستغلال الغابات وزيادة رقعتها . وينص قانون الهيئة على إنشاء هيئة مستقلة للغابات لها شخصية اعتبارية وخاتم عام وحق التقاضي باسمها وتكون لها اختصاصات وضع السياسات العامة للغابات وحصرها وتنميتها وحسن استغلالها وتحقيق الحماية الكاملة للبيئة واقتراح القوانين التي تحقق هذه السياسات والإشراف الفني على غابات السودان وبث الوعي الغابي لدى المواطنين والمستثمرين وزيادة رقعة الغابات في البلاد عن طريق الحجز وزراعة الأشجار وتشجيع المواطنين بإنشاء الغابات الخاصة والغابات الشعبية وتطوير الصمغ العربي والاصماغ الأخرى إنتاجاً ونوعاً وتنسيق استعمالات الأرض ومكافحة التصحر مع الجهات الأخرى وتشجيع البحوث التطبيقية وفرض الرسوم (العوائد والأسعار) على منتجات الغابات .

(ج) قضية قسمة السلطة والثروة في مجال الغابات قبل دستور 1998:-

بالرغم من صدور قانون الغابات لسنة 1989والهيئة القومية للغابات لسنة 1989 إلا أن قضية السلطة والثروة في مجال الغابات ما زالت محل جدل منذ تبنى الدولة لنظام الحكم الاتحادي عام 1993. لقد أصبحت هذه المسائل هاجساً كبيراً يؤرق المركز والولايات (26ولاية) (16فى الشمال و10 في الجنوب) (118 محافظة 620 محلية) وأخذت تتوارد هنا وهناك عدة تساؤلات حول وضعية الغابات وعلاقة الهيئة القومية للغابات بالولايات .وظلت عائدات الغابات على وجه الخصوص محل

صراع ونزاع طويل . وعلى ضوء ذلك رأى ديوان الحكم الاتحادي وهو الجهة المنوط بها تنفيذ الحكم الاتحادي وتنسيق العلاقة بين المركز والولايات عقد سمنار حول وضع الغابات في ظل الحكم الاتحادي في 1994/12/12. خلص المشاركون بالإجماع إلى التوصيات التالية :-

- التأمين على دور الهيئة القومية الغابات كشخصية اعتبارية وقومية مركزية لإدارة الغابات وفقاً لقانونها.
- تركيز جهود الهيئة وحكومات الولايات على حجز الغابات للوصول للهدف وفقاً لمقررات الإستراتيجية القومية الشاملة(1992-2002) الذي ينص على حجز 25% من مساحة السودان أي (150 مليون فدان) للموارد الطبيعية أي الغابات والمراعى والحيوانات البرية وذلك بحجز الغابات غير المحجوزة ويتم تحديد الغابات الاتحادية بمعايير بيئية واضحة على أن تحجز بقية الغابات كغابات ولائية أو خاصة أو شعبية أو مؤسسية . بعد الحجز يصبح العائد من الغابات قيمة تؤول للجهة التي حجزتها .
- بما أن الغابات جزء من نظام زراعي متكامل تتولى الهيئة القومية للغابات الإشراف الفني بينما تشرف الولايات على موظفي الهيئة بالولايات إداريا بتفويض من الهيئة القومية للغابات .
- تعالج العلاقة المالية بصيغة الدعم الاتحادي بما يعادل 20 في المائة من عائدات الغابات الاتحادية بدلاً من الرسوم الولائية .
- يتم توزيع الرسوم كالأتي :-
  - 40 % للهيئة القومية للغابات .
  - 40 % للولايات .
  - 20% للصندوق القومي لحجز الغابات ويدار الصندوق بلجان مشتركة بين الهيئة والولايات .

(د) الغابات في ظل دستور جمهورية السودان لسنة 1998:-

1. أن دستور جمهورية السودان لسنة 1998 اهتم اهتماماً بالغاً بموضوع البيئة كما نص على ذلك في الباب الأول في الموجهات والمبادئ العامة في المادة (13) والتي جاء فيها "تعمل الدولة على حماية البيئة وطهرها وتوازنها الطبيعي تحقيقاً للسلامة والتنمية المستدامة لصالح الأجيال . وتعتبر الغابات من أهم العناصر التي تشكل البيئة بما لها من فوائد عديدة منها المباشر وغير المباشر في حماية البيئة كما اهتم دستور98 بالثروات الطبيعية والموارد المائية باعتبارها ملك عام وعلى تهيئة الخطط والظروف المناسبة واللازمة لتطويرها واستغلالها في الاستغلال الأمثل و الارشد دون إفراط أو تقصير في ذلك" وقد حدد دستور 98 وفصل تفصيلاً دقيقاً السلطات الاتحادية والسلطات الولائية والسلطات المشتركة بين المركز والولايات. كما نجد أن دستور98 قد أبقى على الهيئات والمؤسسات المنشاة بقانون اتحادي باعتبارها شأناً اتحاديا تمارس سلطات اتحادية دون تفصيل .
2. أما في مجال قسمة الغابات بين المركز والولايات فهي من السلطات المشتركة فقد جاء في مادته 2/112 في الدستور نصاً صريحاً في كيفية التقسيم حيث نص على قيام مجلس ينشأ بقانون اتحادي يتكون من السلطات التنفيذية والاتحادية والولائية .

(هـ) قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002:-

يوضح تسلسل تلك القوانين التطور القانوني في مجال الغابات الذي ينبني على تطور سياسات الغابات وكذلك التطور في نظم الحكم فجاء قانون سنة 1989 ليستوعب المستجدات في التعامل الفني مع الغابات من حيث إشراك السكان في إدارتها وزيادة فاعلية القوانين في المحافظة على الغابات . وبصدور دستور

1998 أصبحت الغابات سلطة مشتركة بين المركز والولايات حيث تنظم إدارتها بقانون اتحادي يضع كل الضوابط والأسس والموجهات شريطة أن تصدر الولايات تشريعاتها على نسق التشريع الاتحادي . وعليه كان لابد من صدور قانون يؤطر هذا الفهم بطريقة واضحة فجاء قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002. وقد كان من أسباب صدور القانون ، بالإضافة إلى مواكبة الدستور ، التزام السودان بالاتفاقيات في مجال البيئة فصدر قانون لحماية البيئة كما انه لسد الثغرات وإزالة بعض العيوب في القانون السابق كان لابد من مراجعته للحفاظ على الغابات من التدهور الكبير والهجمة الشرسة التي تعرض لها هذا المورد دونما ضوابط أو عقوبات صارمة وخاصة فيما يتعلق بالسلطات التي نقلت للولايات في وقت سابق، إضافة إلى أن المفاهيم البيئية الحديثة تجعل من الضروري النظر إلى الموارد الطبيعية المتجددة كوحدة لا تتجزأ وبما أنها تشتمل على الغابات وموارد المياه ونباتات المراعى الطبيعية فقد تم تضمينها في قانون موحد هو قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002 ومن أهم السمات الأخرى لهذا القانون ما يلي :-

1. عالج القانون كافة القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية المتجددة وبذلك فقد اكتسب توافقاً واضحاً مع دستور 98 وعكس بوضوح وضع الغابات وأهميتها على المستوى الدولي وقد برز مثل هذا الاهتمام لدى دول عديدة بل أن بعضها جعل من الغابات ولأهميتها وزارة قومية منفصلة مثال ذلك كندا ، تركيا ، اندونيسيا .وقد تم بموجب هذا القانون إلغاء قانون الغابات لسنة 1989وقانون الهيئة القومية للغابات ونص على إنشاء الهيئة بداخل القانون الجديد وذلك لسهولة التطبيق لان الهيئة هي الجهاز الأساسي في تطبيق إحكام القانون المذكور . وقد اهتم القانون بتشديد تدابير حماية الغابات . ولما كان لإلغاء حجز الغابات اثر مدمر على المورد فقد نص في القانون أن تكون سلطة إلغاء الحجز جوازية للسيد رئيس الجمهورية يباشرها بتوصية من مجلس الوزراء وذلك حتى يتم تضيق السلطة استهدافاً لوقف التدهور المريع والهجمة الشرسة على ذلك المورد . ونظراً لان السلطة مشتركة فقد منح قانون سنة 2002 الولايات سلطة إدارة غاباتها والتنسيق مع الأجهزة الاتحادية الأخرى ومنح الفرصة لقيام غابات أخرى كالغابات الخاصة والشعبية وغابات المؤسسات وتدار بوساطة مالكيها كما مكن من إشراك الإدارة الأهلية في حماية الغابات . ومن أهم ما تضمنه قانون سنة 2002 تحديد الجرائم وتقرير العقوبة تبعاً لحجم الجريمة أو الضرر الناتج منها على أن تكون الغرامة ضعف أو ثلاثة إضعاف قيمة الضرر الناتج عن المخالفة كما ادخل التسويات في جرائم الغابات .
2. قانون الغابات لسنة 2002 في ظل قانون الهيئات العامة لسنة 2003:-
صدر قانون الهيئات العامة لسنة 2003 ونصت المادة (2) منه على الآتي :-

- البند 1- يلغى القوانين الآتية :-
1. قانون المؤسسات العامة لسنة 1996،

2. قانون تنظيم الهيئات العامة لسنة 1996،

3. أي قانون بإنشاء مؤسسة أو هيئة عامه أو أي أوامر تأسيس بإنشاء مؤسسات عامة أو أحكام قانونية منشئه لهيئات أو مؤسسات عامة في قوانين أخرى .

- البند 2- على الرغم من أحكام البند (1) تظل تلك الهيئات والمؤسسات العامة قائمة إلى إن تصدر أوامر التأسيس الخاصة بها بموجب أحكام هذا القانون ما لم يقرر غير ذلك خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ صدور هذا القانون .

مدلول هذا النص انه لابد من قيام الجهة المختصة بإعداد أمر تأسيس للهيئة وإيداعه لدى مجلس الوزراء وهذا قد تم بالفعل ، وقد أوردنا ذلك لكي نوضح بان القانون أصبح مرة أخرى قانوناً موضوعياً للغابات والموارد الطبيعية بإلغاء الفصلين الثاني والثالث المتعلقين بالهيئة العامة وهذا يعنى عدم مراجعة الاختصاصات بما يعود بالضرر

على الغابات بل بما يقوى وضعها قومياً و ولائياً حسبما سيأتي بيانه بالإضافة إلى توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قانون الهيئات العامة لسنة 2003.

2. 1. 3. التشريعات التي صدرت في ظل اتفاقية السلام لسنة 2005

1. وضع الغابات في ظل اتفاقية السلام لسنة 2005 :-
للتعرف على النصوص الواردة حول الغابات في اتفاقية السلام لابد من النظر إلى جداول قسمة الثروة والسلطة على المستوى القومي وبجنوب السودان وبالولايات والنظر كذلك إلى السلطات المشتركة والمتبقية حيث تتضح الصورة على النحو التالي :-

(أولاً) : السلطات القومية وردت في الجدول (أ) من الاتفاقية ولم ترد عبارة الغابات بصيغة واضحة بتلك السلطات بل الذي ورد هو نفس ما ورد في دستور 1998 فنصت الفقرة 15 من الجدول (أ) من اتفاقية السلام (بروتوكول قسمة السلطة) تحت عنوان "السلطات القومية" على ما يلي :

الفقرة (15) "الأراضي القومية والموارد الطبيعية القومية" .

(ثانياً) : الجدول (ب) الخاص "بسلطات جنوب السودان" نصت الفقرة 19(2) على الآتي :"الموارد الطبيعية الغابية" .

(ثالثاً) : الجدول (ج) الخاص "بسلطات الولايات" نصت الفقرة 21 على الآتي : "تنمية الموارد الطبيعية والموارد الغابية والمحافظة عليها وإداراتها".

(رابعاً) : الجدول (د) الخاص "بالسلطات المشتركة" نصت الفقرة 17 على الآتي : "إدارة وحماية البيئة والمحافظة عليها" .

(خامساً) : تباشر السلطات المتبقية حسب طبيعتها ، ونظراً لورود الغابات في تلك الجداول فلا تعتبر من السلطات المتبقية .

2. بالرجوع إلى الجداول أعلاه يتضح أن وضع الغابات يقع :-
(أولاً) : ضمن السلطات القومية باعتبارها من "الموارد الطبيعية القومية" ،

(ثانياً) : ضمن اختصاص حكومة جنوب السودان "الموارد الطبيعية الغابية" ،

(ثالثاً) : ضمن اختصاص الولايات "تنمية وإدارة الموارد الطبيعية والموارد الغابية والمحافظة عليها وإداراتها" .

والنظر إلى قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002 نجده يفصل تلك السلطات بنفس الكيفية المدرجة بالاتفاقية ودستور 1998فهو يضع الغابات ضمن السلطات القومية كأحد الموارد الطبيعية القومية وذلك لاعتبار دورها المفصلي في حماية البيئة ومكافحة التصحر حيث يتضح ذلك مما يلي :-

1. تعرض السودان لموجات من التصحر وكذلك تعرض الغطاء الغابى إلى مهددات كبيرة في الماضي أدت إلى إزالة أجزاء مقدرة منه إما نتيجة للتوسع الزراعي أو الرعي المكثف الذي يعوق تجدد القطاع أو بقطع الأشجار لاستخدامها كمصدر للطاقة . وقد نتج عن إزالة الغابات تسارع عوامل التصحر واختلال النظم

البيئية واضمحلال الأراضي وتدهور الإنتاج والإنتاجية بالمناطق المتصحرة مما أدى إلى تسارع دائرة الفقر ونزوح سكان الريف نحو المدن .

2. إن التجربة العملية أثبتت أن إبادة الغابات في معظمها حدثت عندما أوكلت إدارة الغابات لجهات غير مركزية إبان تجربة الحكم الشعبي المحلى والحكم الإقليمي وعند تحليل ظاهرة إزالة الغابات تحت اللامركزية اتضح أن شح إمكانيات الأقاليم اضطرها للنظر للغابات كمورد مالي دون الاهتمام بتطويرها لتكون أساساً لنظم الإنتاج الزراعي والحيواني بالريف .
3. إن الآثار السلبية لإزالة الغابات تتجاوز الحدود الإدارية للولايات وتؤدى في النهاية إلى إعاقة مفهوم التنمية المستدامة والى تدنى الإنتاج القومي للبلاد .
4. إن ما يزيد على 90% من الغابات التي تم حجزها خلال الثمانيين عاماً الماضية هي غابات مركزية تم حجزها أساساً لمكافحة التصحر وحماية مجارى المياه العابرة بين الولايات والمحافظة على منظومة النيل الايكولوجية ولا يجوز إلغاء حجزها لحساسية دورها البيئي خصوصاً وان إلغاء الحجز لا يتأتى إلا وفقاً لأحكام القانون الساري الذي يضع الأمر ضمن سلطات رئيس الجمهورية .
5. أن التوزيع غير المتوازن للغابات بالبلاد يؤكد وجوب المسئولية القومية في توفير منتجات وخدمات الغابات لكل أجزاء البلاد وضرورة التخطيط القومي للغابات بالكيفية التي تؤمن للتوازن المطلوب .

مما تقدم فان الغابات تعتبر في الأصل من الموارد الطبيعية القومية التي يجب أن يتم تنظيمها بقانون قومي في إطار السلطات القومية . ولقد استوعبت اتفاقية السلام ضمن بروتوكولات تقسيم السلطة والثروة هذا الفهم بصورة كاملة ووضعت الموارد الطبيعية القومية تحت السلطات القومية حسب البند 15 من الجدول (أ) من دستور جمهورية السودان لسنة 2005.

والجدير بالذكر أن هذا الطرح لا يتعارض مع منطوق البند 21 من الجدول (ج) والخاص بسلطات الولايات إذ النص الانجليزي (المعتمد) الذي يحدد تلك السلطات يقول: The development, conservation and management of state natural resources and state forestry resources.

وهذا النص يعنى تنمية وصيانة وإدارة الموارد الطبيعية الولائية والموارد الغابية الولائية حصراً. والموارد الغابية الولائية هي نوع معلوم من الغابات تم تعريفه وتحديد أغراضه منذ عام 1932 عندما كانت تسمى غابات المديريات وهى ما يوازى الغابات التي تم حجزها بواسطة الولايات في السنوات الماضية لإمداد الولايات باحتياجاتها من منتجات الغابات وتلك التي يمكن أن تحجز ولائياً ولنفس الأغراض في المستقبل .

وحرى بنا أن نقول أن قانون الغابات كان رائداً إذ أشتمل على كل ما جاء في الجداول المذكورة في اقتسام السلطة والثروة حيث تضمن أحكاماً تتعلق بالغابات القومية والولائية ودلف إلى تقنين غابات الأفراد والغابات الشعبية وغابات المؤسسات وحدد تبعية إدارتها والاستفادة منها ووضع الضوابط اللازمة لذلك . ولكل تلك الأسباب مجتمعه فان الأجهزة المنوط بها المحافظة على الغابات واستغلالها وحمايتها كالهيئة القومية للغابات التي تعمل على المستوى القومي وسلطات الغابات في جنوب السودان وبالولايات يمكن أن تعمل في تجانس تام لتطوير الغابات على كافة المستويات .

والجدير بالذكر أن الهيئة القومية للغابات تعمل جاهدة لتفعيل دورها وتجديد أدائها إذ قامت بصياغة أمر تأسيسها في ظل صدور قانون تنظيم الهيئات العامة وتم إيداع ذلك الأمر لدى مجلس الوزراء لإصداره . ومازال تحت الدراسة والمناقشة والمراجعة ،وقد تأخر كثيراً وذلك لحساسية موضوع الغابات وضرورة حل جميع التدخلات في موضوع الغابات الذي هو أيضاً متصلاً بموضوع الأرض وملكيتها واستغلالها .

3. ملكية الأرض والموارد الطبيعية :

نصت الاتفاقية في برتوكول قسمة الثروة المتعلقة بملكية الأرض والموارد الطبيعية البند (2) على :

2-1 دون مساس بموقف الطرفين فيما يتعلق بملكية الأراضي والثروات الطبيعية في باطن الأرض شاملة ما في جنوب السودان، فان هذه الاتفاقية لا تستهدف معالجة ملكية هذه الثروات . يتفق الطرفان على وضع ترتيبات لحل هذه المسالة .

2-2 يتفق الطرفان على أن تنظيم وإدارة واقتسام الثروة من الموارد الطبيعية في باطن الأرض تعالج أدناه .

2-3 يؤكد الطرفان أن تنظيم حيازة الأرض واستغلالها وممارسة حقوق الملكية عليها سلطة مشتركة تمارسها مستويات الحكم المختصة .

2-4 الحقوق على الأراضي التي تملكها حكومة السودان تمارس من خلال مستويات الحكم المختصة أو المسماة .

2-5 يتفق الطرفان على بدء عملية تطوير تدريجي وتعديل القوانين ذات الصلة لإدراج القوانين العرفية والممارسات والتراث المحلى والتوجيهات والممارسات الدولية .

وقد نص على ذلك تفصيلاً في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005 في المواد 186، 187، و188.

أن نص البند 2 أعلاه من برتوكول قسمة الثروة والنصوص الدستورية المذكورة توضح أن أمر التصرف في الأراضي واستخدامها سيخضع لترتيبات لاحقة إذا تأكد الطرفان بان حيازة الأرض واستغلالها وممارسة الحقوق عليها سلطة مشتركة وان ممارسة الحقوق على الأرض التي تملكها الحكومة تتم عن طريق مستويات الحكم المختصة المسماة.

وتنطبق قابلية التشارك وممارسة الحقوق على الأرض على الهيئة القومية للغابات تماماً إذ أنها احد مستويات الحكم المختصة والمسماة بموجب القانون . ونص كذلك في الفقرة (5) على أن تبدأ عملية تطوير تدريجية وتعديل للقوانين ذات الصلة لتتضمن القوانين الممارسات العرفية والتراث المحلى والتوجيهات والممارسات الدولية ونحسب أن عملية تطوير القوانين هذه لابد أن تأخذ في الحسبان الغابات كحالة خاصة لتشابك أدوارها القومية والولائية .

ولما كانت الغابات ذات اتصال وثيق بالأرض ولما كان القانون يفسر المنطقة المحجوزة بأنها أي منطقة أو جزء من منطقة أعلنت بمقتضى أحكام القانون كغابة اتحادية أو ولائية أو غابة أخرى فان أحكام المواد 26و27 من قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002 تحدث عن حجز المنطقة وبإعمال قانون نزع ملكية الأرض لسنة 1930 وبذلك فان أحكام البند 2 أعلاه تتطابق كلها ومقتضيات هذا القانون باعتبار أن الحجز يقع على المنطقة المحجوزة وهى الأرض الحكومية المحررة من كافة الاستخدامات عدا تلك المذكورة في المادة 32 من القانون علاوة على تحديد اختصاص الهيئة القومية للغابات (كجهاز حكومي) في إدارة تلك الأراضي وحمايتها والإشراف الفني عليها .

3. المحور الإداري والمالي

3. 1. الوضع الإداري

3. 1.1. التطورات المؤسسية والقوي البشرية

شهد قطاع الغابات بالسودان الكثير من التطورات المؤسسية كان أهمها إنشاء الهيئة القومية للغابات لتحل محل الإدارة المركزية للغابات والتي تقلبت تبعيتها بين وزارتي الزراعة والبيئة. كما شهد قطاع تعليم الغابات تطورًا ملموساً في قيام كليات الغابات والموارد الطبيعية والبيئة في 12 من الجامعات السودانية مما رفع عدد الخريجين سنويا إلي أكثر من 200 خريج. كما شهد مجال بحوث الغابات انتقال مركز بحوث الغابات من مصلحة الغابات إلي هيئة البحوث الزراعية والتي تقلبت في تبعيتها بين وزارتي الزراعة والعلوم والتقانة.

3. 2.1. القوي البشرية في قطاع الغابات:

تحليل الوضع الراهن

يعاني قطاع الغابات من النقص الحاد في المورد البشري خاصة في مجالي بحوث الغابات وتنميتها فبالنظر إلى الهياكل التنظيمية والوظيفية للهيئة نجد انه لم يطرأ عليها تغيير منذ عام 1997م مع العلم بان هناك مستجدات عالمية وإقليمية ومحلية وبيئة كانت تستوجب تغيير هذه الهياكل وإعادة النظر فيها ، فهيكل الهيئة التنظيمي الآن لا يفي بالغرض المطلوب أما الهيكل الوظيفي فقد وصل إلي حده الأقصى مما أدي إلي عدم الترقي لوصول الهيكل السقف النهائي

تبلغ عدد وظائف الهيئة القومية للغابات الحالية 4774 وظيفة وعدد القوي العاملة الفعلية الآن 2010م(3198) منهم 285 جامعيين و72 فنيين66 متدرجين (ملاحظين) و216 كوادر مساعدة(محاسبين – شئون خدمة- كتبة – أمناء مخازن) و2569 عمال ، منها 2000 وظيفة يشغلها حراس الغابات 569 وظيفة عبارة عن عمال غابات ، نشارين، حدادين، عدادين و سائقين .علماً بان عدد الوظائف بهيكل الهيئة لسنة 1997م كان 5832 وظيفة تم إلغاء 1062 وظيفة منها في عام 2003م. و في عام 2006 م تم إنشاء 4 وظائف لاستيعاب الذين تمت إحالتهم للمعاش للصالح ليصبح عدد الوظائف المتاحة حالياً في هيكل الهيئة 4774 وظيفة كما ذكر سابقاً.

تعتبر المستويات الوظيفية القيادية الحالية بالهيئة القومية للغابات ضعيفة ولا تلبى حاجة العمل والعاملين بالغابات كما أنها لا تتناسب وحجم المسئوليات والأعباء الملقاة على عاتق العاملين بالغابات.

بالنسبة للمهنيين فيبلغ عددهم 285 فقط أخصائي غابات، وهذا يعني إذا ما أخذنا في الاعتبار مساحة الغابات بالسودان التي قدرتها منظمة الفاو 2010م بحوالي مائة وسبعين مليون فدان أن أخصائي الغابات الواحد عليه واجب الإشراف على ما يزيد عن نصف المليون فدان، وهو يساوي مئات الأضعاف لمستويات المسئولية حسب المقاييس العالمية في مجال الغابات، حيث يستوجب علاج هذا الوضع أن تستوعب الهيئة المزيد من خريجي الغابات الذين تتزايد أعدادهم عاماً بعد عام بمعدل 200 خريجاً سنوياً تقريباً مقابل عشرة خريجين يتم استيعابهم سنوياً حالياً.

إعداد المتحصلين بالغابات ضعيف جدا بالنسبة للمهام الملقاة على عاتقهم كما أنهم يفتقرون إلى وسائل الحركة علما بان مضاعفة عدد المتحصلين يؤدى إلى مضاعفة الإيرادات.

أما بالنسبة لحراس الغابات فإنهم يعملون 24 ساعة في اليوم بنفس راتب الثمانية ساعات المقررة للدولة حيث أن الحارس الواحد يقوم بحراسة مساحة 85000 فدان في المتوسط بينما أثبتت الدراسات المحلية أن المساحة التي يستطيع أن يغطيها الحارس الواحد حسب ظروف السودان الحالية وما يتم توفيره له من إمكانيات لا تتجاوز 1500 فدان إي أن الحارس الواحد يقوم بحراسة حوالي 60 ضعف المساحة التي يستطيع حراستها هذا يعني أن الهيئة محتاجة لاستيعاب ما بين 110- 120 ألف حارس ليقوموا بحراسة الغابات الموجودة حالياً وهذا ما لا يتيحه هيكلها الوظيفي الحالي . كما أن الحراس ويواجهون مخاطر كبيرة جداً في داخل الغابة منها الثعابين والعقارب والحشرات

والحرائق والتعدي عليهم من قبل المواطنين والقوات النظامية وغيرهم و ليس لدي الهيئة القومية للغابات شروط خدمة خاصة لمعالجة مثل هذه المخاطر وغيرها.

شروط خدمة العاملين بالغابات من اضعف شروط الخدمة بالدولة ولا توجد إي إضافات تذكر على الراتب حتى بدل الوجبة والأجر الإضافي السائد بالدولة لا تمنح لهم كما ينبغي وفق الفئات المحددة بالدولة رغم أن العمل بالغابات وبالذات خارج المدن ذا طبيعة شاقة ومتواصلة نهارا وليلا حيث التهريب والنهب.
فيما يختص بيئة العمل الحالية بالغابات علما بأن مسئولي الغابات بالولايات والدوائر والأقسام هم الواجهة الحقيقية لإدارة الغابات بالدولة إلا أن مظهر البيئة التي يعملون بها وشكل المكاتب وتأثيثها يوحى بالفقر مقابل غيرهم من مسئولي الولاية أو المتعاملين معهم من الزبائن – كل ذلك أورث العاملين بالغابات الإحباط وجعلهم فقط وبحكم انتمائهم للمصلحة وحبهم لها يحاولون المحافظة على المستوى الحالي للغابات. تحتاج بيئة العمل إلي كثير من التحسين في المباني وخدمات كهرباء ومياه واتصالات ووسائل حركة وتأمين وحماية الإفراد للارتقاء بمستوى البيئة المحيطة وجعلها جاذبة للعاملين. أما بالنسبة لشروط خدمة العاملين بالهيئة ومن خلال التحليل اتضح انه لا توجد أي امتيازات خاصة للعاملين بالهيئة رغم أن ظروف العمل المحيطة بالعاملين بالغابات في غاية المشقة والصعوبة من حيث الاتساع الجغرافي الهائل للغابات وبعدها عن بعض وغالبيتها توجد إما في مناطق نائية عن المدن أو في مناطق حدودية بعيدة عن العمران وخطورة العمل داخل الغابات نفسها من حيث الحوادث التي قد تسببها الحيوانات الموجودة بالغابات أو مرتكبي جرائم الغابات بالإضافة إلي الاحتكاكات المستمرة في النقاط الحدودية من مهربي المنتجات الغابات والتي تستخدم فيها أساليب غير لائقة تبدأ من الألفاظ المسيئة إلى محاولات الرشوة والتهديد ونهاية بالعنف الجسدي وفى بعض الأحيان المسلح.

التحديات

تتركز أهم التحديات الإدارية التي تواجه الهيئة القومية للغابات في مراجعة هيكلها الوظيفي الحالي ليواكب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية و المتغيرات الطبيعية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية بحيث يتضمن الآتي:
رفع المستويات الوظيفية كما يلي :-
- ❖ وظيفة المدير العام تكون وظيفة تعاقدية

مدراء الإدارات العامة التالية :-
- ➢ قطاع للتنمية المستدامة
- ➢ قطاع للإرشاد والنقل والتقانة
- ➢ قطاع للتخطيط والمتابعة
- ➢ الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية والمالية

هذه الوظائف الأربعة تكون بمستوى القطاع الثالث الخاص
- ❖ مدير وحدة الاستثمار الغابى تكون وظيفة تعاقدية
- ➢ مدراء الولايات (15 ولاية) تكون بمستوى الدرجة الأولى القيادية العليا
- ➢ مدراء الإدارات بالرئاسة تسعة وظائف بمستوى الدرجة الأولى القيادية العليا
- ➢ بقية المستويات الوظيفية يتم ترفيعها وفقا للمستويات القيادية العليا

نسبة لأهمية وفنية عمال المناشير يتم استيعابهم من الدرجة الخامسة عشر فأعلى

بيئة العمل :
أما فيما يلي بيئة العمل فتتمثل التحديات في الآتي:
- ➢ مراجعة وضع المكاتب من حيث الترميم والصيانة
- ➢ حل مشاكل الخدمات من كهرباء ومياه شرب نقية وصرف صحي..... الخ
- ➢ توفير وسائل حركة سريعة ومناسبة لمواجهة مخاطر العمل بالغابات وكذلك النظر في كيفية توفير سبل الدفاع عن النفس بالنسبة للمتحصلين والحرس
- ➢ توفير وسائل اتصالات من والى رئاسة الغابات بالولايات مثل استخدام أجهزة اللاسلكي والهاتف النقال
- ➢ توفير سلاح وتدريب الحرس بالغابات على استخدامه

شروط خدمة العاملين: تتمثل أهم التحديات في الآتي:-

- استحداث علاوة للعمل الغابى لجميع العاملين بالغابات وفق الفئات المرفقة
- استحداث علاوة منطقة شدة للعاملين بالغابات خارج المدن بفئة موحدة
- وضع الوصف وظيفي للفئات العليا للعاملين بالهيئة

الفرص:

الاستفادة من توجه الدولة الحالي لدعم قطاع الغابات ليشمل هذا الدعم إعادة النظر في الهيكل التنظيمي و الوظيفي للهيئة حسب مقترحاها مع تحسين شروط خدمة العاملين .

2.3. التمويل

من المعروف ان المصادر المالية لتمويل الغابات بمعظم الدول النامية تتكون من 26% موارد ذاتية، 33% الخزينة العامة، 41% عون أجنبي. مساهمة الخزينة العامة بالسودان لم تتعد خلال السنوات الماضية 5% (وفي عام واحد فقط)، كما لم يتعدى العون الأجنبي 9% من تمويل الغابات بالسودان وذلك بسبب التغيير الواضح فى سياسات مؤسسات التمويل العالمية ذات الصلة بالغابات

تحليل الوضع الرهن

الهيئة القومية للغابات هيئة ذاتية التمويل وتعتمد علي تحصيل ايراداتها من الرسوم المقررة للعوائد الجليلة من خارج الغابات المحجوزة وعائدات الاستثمار وعائدات مبيعات غاباتها المحجوزة، هذا الدور قد افقدها القيام بواجباتها الأساسية في الحماية والتشجير. فمن الملاحظ أن ميزانية الهيئة السنوية ارتفعت من 19 الف جنيه في العام 1989الي 26 مليون جنيه في العام2010م ومن حيث الصرف على البنود المختلفة نجد أن نسبة الصرف على الفصل الاول بلغ 56% من اجمالي التحصيل السنوى بينما بلغ الصرف على الفصل الثانى بنسبة (40 %) من اجمالى الأيرادات كما استحوذ البند الثانى الادارى على كل اعتمادات الفصل الثانى فى الخمس سنوات الأولى (2000م – 2005م) إلأ أنه وبعد استحداث مكون اخر تشغيلى للفصل الثانى والذي خصصت له اعتمادات منفصلة ساعد ذلك فى تحسن موقف عمليات نمو ورعاية الغابات .

في العام المالي 2009م بلغت جملة الميزانية المصدقة (26.4) مليون جنيه وبلغت نسبة تحصيل الايرادات 62% ونسبة تنفيذ مصروفات الفصل الاول 61% والثاني تسيير 71% و الفصل الثاني تشغيلي 79% والتنمية الذاتية 9% وبلغ العجز في ميزانية هذا العام (758) ألف جنيه من إجمالى المصروفات ومثل الفصل الاول 57% والثاني تسيير 21% و الفصل الثاني تشغيلي 22% من ميزلنية 2009 . علماً بانه لم تمنح وزارة المالية الاتحادية الهيئة اي مبالغ للتنمية القومية خلال هذا العام رغم التصديق لها بمبلغ وقدره (1.5) مليون جنيه في الميزانية.

تعزي الزيادة في الإيرادات لتطوير العمل في تفعيل الايرادات بتكوين اتيام دائمة لمكافحة تهريب المنتجات الغابية، التقيد التام بالاستخدام الامثل للموارد المالية وصرفها حسب الاوجه المحددة مع عدم التجاوز، رفع معدلات الانتاج وتفعيل الفاقد في العمليات الإنتاجية إلي الحد الأدنى، الزيادة السنوية للائحة العوائد الجليلة.

تعزي الزيادة في المصروفات وعدم تحصيل الربط المقدر للإيرادات للاتي:- مقابلة الزيادة السنوية في مرتبات العاملين بتطبيق المناشير واللوائح المالية سواء كانت في المرتب الابتدائي او غلاء المعيشة او العلاوات والبدلات من وقت لأخر، عدم ايفاء وزارة المالية الاتحادية بميزانية التنمية القومية للهيئة القومية للغابات، تقسيم ايرادات الهيئة بينها والولايات تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (40) لسنـ1997ـة والذي وجهت فيه الهيئة بدفع 40% من العوائد الجليلة المتحصلة للولايات دون ان تتحمل هذه الولايات اي اعباء مالية.

يعزي تدني الأداء للإيرادات للأتي:- أولاً، قرار مجلس الوزراء الموقر رقم(40) لسنة 1997م والذي قضى بتخصيص نسبة 40% من اجمالي ايرادات بند العوائد الجليلة للولايات- والذي أدى إلى تأزم الموقف المالي للهيئة القومية للغابات، ذاتية التمويل والتي تعتمد أصلا على موارد الغابات الشحيحة المتضائلة. كما أدى تردي الأحوال

الأمنية والصراعات القبلية في بعض نواحي البلاد إلي التأثير سلباً علي عائدات الهيئة وعلى تشجيع تهريب منتجات الغابات. كما أثرت القرارات الصادرة بشأن إزالة نقاط التحصيل بمداخل المدن والطرق القومية -بما فيها نقاط المراقبة التي أنشأتها الهيئة القومية للغابات للحد من تهريب منتجات الغابات- أثرت سلباً وبشكل واضح على عملية تحصيل الإيرادات. عموما يمكن القول ان المنصرف علي تنمية الغابات من الميزانية العامة للهيئة تراوح ما بين 20 الي 30% من جملة ايراداتها خلال الخمس اعوام الماضية بينما يستهلك الفصل الاول معظم ايرادات الهيئة من 45 الي 58% من ايرادات الهيئة خلال الاعوام الخمس الماضية.

جدول 26. النسبة المئوية للمنصرفات من المتحصل الفعلى للهيئة القومية للغابات

الأعوام	المتحصل الفعلي	الفصل الأول		الثاني إداري		الثاني تشغيل			التنمية	الرأسمالية
		الفعلي	النسبة	الفعلي	النسبة	الفعلي	النسبة	الغعلي	النسبة
2000	6,860	4,175	61%	2,323	34%	-	0%	231	3%
2001	9,821	5,505	56%	4,150	42%	-	0%	65	1%
2002	8,587	4,711	55%	3,725	43%	-	0%	150	2%
2003	11,640	6,285	54%	4,835	42%	-	0%	390	3%
2004	19,655	11,125	57%	7,660	39%	-	0%	247	1%
2005	21,900	12,628	58%	5,465	25%	3,220	15%	620	3%
2006	26,235	14,220	54%	5,895	22%	2,426	9%	513	2%
2007	29,580	16,295	55%	6,200	21%	5,780	20%	0	0%
2008	31,860	17,750	56%	6,405	20%	6,634	21%	0	0%
2009	31,594	18,148	57%	6,517	21%	7,067	22%	0	0%
الجملة والنسبة %	197,732.00	110,842	56%	53,175	27%	25,127	13%	2,216	1%

التحديات

- الاختناق الرئيسي في محور التمويل هو تمويل الاستثمارات اللازمة في المراحل الأولى في كافة جوانب تنمية وإدارة الغابات، بما يحقق استدامتها وستكون القدرة على الحصول على التمويل لتلك الاستثمارات اللازمة في المراحل الأولى حاسمة الأهمية في السودان لكي تمكنه من تحقيق التقدم نحو درجة عالية من التمويل الذاتي لأنشطة إدارة الغابات مستقبلا بما يحقق ويضمن استدامتها. وسيكون "التمويل الذاتي"

كهدف مستنداً إلى الإيرادات التي تتحقق لأصحاب وجهات إدارة الغابات من السلع والخدمات التي تنجم عن الغابات

- ضعف الاستراتيجيات الخاصة بتمويل الغابات بهدف تحقيق زيادة الإيرادات من قطاع الغابات كعنصر مركزي لتوفير السلع والخدمات بصورة مستدامة
- ضعف الاستراتيجيات المؤدية إلي خلق الأوضاع التسهيلية من أجل استثمارات القطاع الخاص بالاضافة الي تطوير الدفع مقابل الخدمات البيئية
- من المرجح أن يظل تمويل الغابات الاجنبي من بين الفجوات الرئيسية في السودان ذو الغطاء الغابي الشحيح نتيجة لانخفاض قدرته على المنافسة في إنتاج الأخشاب والمنتجات الغابية غير الأخشاب (NTFPs) مقارن بالاقطار الاخري

الفرص

تقسم مصادر تمويل الغابات إلى عامة وخاصة، ووطنية ودولية حيث يأتي التمويل العام المحلي من الميزانيات الحكومية العامة والإيرادات من الغابات التي تملكها الدولة. كما وتتألف المصادر الخاصة من أصحاب الغابات من المستثمرين والمجتمعات المحلية، والصناعات الغابية، والصناديق الخيرية والجهات المانحة بالاضافة الي المنظمات غير الحكومية من مختلف الأنواع وتشمل المصادر الدولية هيئات المعونة الثنائية ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. ويمكن أن يكون التمويل من القطاع الخاص الأجنبي مباشراً أو على هيئة حوافز استثمار وقروض أو اعتمادات.

- امكانية وجود مجموعة كاملة من الأنشطة بهدف تحقيق التمويل المستدام لإدارة الغابات بمختلف منتجات وخدمات الغابات. وينبغي أن يكون السيناريو الطويل الأمد ان تكون الغابات قادرة على تمويل ذاتها تدريجياً. ولكي يتم تحقيق هذا الهدف لابد من الدفع باستثمارات كبيرة أولية في المراحل الأولى من استراتيجة تنمية وتطوير مورد الغابات بالسودان
- امكانية إقامة آلية دائمة وراسخة للاستثمار القومي في مجال الغابات والحصول على المزيد من دعم الحكومة الوطنية لسياسات الغابات وبرامج الغابات الهامة وامكانية انشاء آلية التعويض مقابل الخدمات الايكولوجية التي تقدمها الغابات وإنشاء نظم لدعم تمويل الغابات من هذه الاليات.
- التقدير الكامل لمساهمة الغابات في الاقتصاد القومي
- العمل علي رفع إنتاجية قطاع الزراعة (التوسع الرأسي) و تنظيم وتخطيط استخدامات الأراضي في مناطق الغابات
- ضمان الحقوق لامتلاك واستخدام الغابات لفائدة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة والسكان حول الغابات
- الالتزام بدراسات الجدوى البيئة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الوطنية التنموية.
- تنفيذ الاستثمارات الغابية التكميلية في برامج القطاعات غير الغابية (الزراعة، والمواصلات، والتعدين، والطاقة، الخ..) لضمان تعويض الفاقد وتفعيل الدور الخدمي للغابات وحمايتها
- بناء القدرات المؤسسية والقانونية والفنية لكل من: المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة المباشرة في القطاع الخاص وفي الغابات الشعبية
- تحسين حوكمة الغابات وشفافية وضوابط قطاع الغابات
- انشاء وتطوير الصناعات القائمة الان على الغابات
- تعظيم دور الغابات في تنمية المناطق الريفية وتقديم الخدمات الاجتماعية وخلق وتنمية مهارات التسيير تطوير وتنمية البحوث بما يتواءم واحتياجات اغراض تنمية وتطوير وادارة الغابات

- والإدارة في المجتمعات المحلية الغابية
- تطوير مجموعة متنوعة من الأدوات والاليات الجديدة في قطاع الغابات .
- التوريق الإيكولوجي والسندات بضمانة الغابات لتسهيل استثمار القطاع الخاص في قطاع الغابات
- التأمين وإعادة التأمين فيما يتعلق بالغابات
- تطبيق إجراءات الوقاية الكفيلة بتحقيق الاستدامة
- تعزيزالشراكات بين الشركات وأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات
- انشاء وتطوير اليات حماية الغابات من الحرائق والآفات والأمراض والتعديات والأخطار الخارجية الأخرى

الفرص الوطنية:

الدفع مقابل الخدمات البيئية

يعتبر الدفع مقابل الخدمات البيئية التي توفرها الغابات من المصادر التي يمكنها توفير تمويل كبير ومقدر لإغراض الغابات بما يحقق استدامتها . رغم محدودية الخبرة العملية في هذا المجال إلا أن ذلك يعتبر من المنظور الدولي أكثر الطرق فعالية لتوفير التمويل لأغراض إدارة الغابات بما يحقق استدامتها في البلدان النامية.(يشمل ذلك مساهمة الغابات في توفير المرعي وفرص العمل ودورها في تغير المناخ وصون التنوّع البيولوجي وحماية مساقط المياه ومساهمتها ايضا في مكافحة التلوث والتصحر) ويمكن الاستفادة من تجربة البلدان المتقدمة وبعض الدول النامية الخاصة باستخدام اليات متعددة ومستندة إلى السوق بشأن الخدمات البيئية. و تعتبر المعوقات المتعلقة بالسياسات والأطر التنظيمية المعنية واحدة من اسباب فشل تطبيق هذا البرنامج بالدول النامية مما ادي الي الاعتماد على التمويل من القطاع العام والمساندة الدولي.

يمكن ان يشكل هذا البرنامج في الأمد الطويل مصدرا مؤثرا لتمويل اغراض الغابات بالسودان اذا تمت معالجة قضايا السياسات والقضايا القانونية المتعلقة برسوم الخدمات التي توفرها الغابات ومن الضروري الحصول على المساندة السياسية من أجل تحقيق ذلك من خلال فهم واقعي لإمكانات خطط دفع الرسوم مقابل الخدمات البيئية

إن فكرة التركيز على خدمات النظام البيئي جعلت الحكومات والمنظمات غير الحكومية بصورة متزايدة حماية هذه الخدمات هدفا أساسيا. ففي عام 2000 طلبت الأمم المتحدة دراسة عن خدمات النظم البيئية والتي قسمت الخدمات إلى أربع فئات

- خدمات تموينية (تزويد الطاقة والمنتجات الخشبية وغير الخشبية و الغذاء أو الموارد الأصلية)
- خدمات تنظيمية (التحكم في المياه و السيول والتعديل مناخي أو الوظائف المشابهة)
- خدمات ثقافية (توافر فوائد غير مادية مثل الإحساس بالمكان والصحة الروحية)
- خدمات داعمة (تقديم العناصر الأكثر أساسية من النظام البيئي بما في ذلك تشكيل التربة)

المبادرات القطرية

- تخصيص تمويل حكومي من الجزء الرئيسي للموازنة العامة والصناديق الاستثمارية الحكومية (1% - 2%) للاستثمار في مجال الغابات
- النهضة الزراعية (الغابات والموارد الطبيعية والزراعة)
- استراتيجية مكافحة الفقر

- ❖ استراتيجيات تنمية القطاعات الاخري (الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والتعدين والتنقيب والري والتنمية الريفية)

الضريبة الايكولوجية

وهي رسم صغير يفرض علي كل الواردات خاصة التي لها علاقة بالانشطة المسببة لتلوث او دمار البيئة بما في ذلك المعدات والاليات والعربات والمواد البلاستيكية وغيرها بالاضافة الي رسم خاص يفرض علي الانشطة المدمرة للبيئة كالتعدين والتنقيب والمنشآت الاخري ورسم ذو قيمة صغيرة يفرض علي ملوثات البيئة داخل السودان كالبترول المستهلك وغيره

الفرص الاجنبية

برنامج المقايضة بين الطبيعة والديون

يهدف هذا البرنامج إلى المساعدة في إنقاذ الغابات في العالم من خلال الإعفاء عن بعض الديون الرسمية المستحقة للدول الدائنة كالولايات المتحدة مقابل تخصيص جزء من هذه الديون لانقاذ وتنمية وتطوير النظم الايكولوجية ويعزز أيضاً هذا البرنامج برامج التنمية الريفية من خلال تخصيص منح صغيرة إلى منظمات غير حكومية ومجتمعات أهلية محلية تعني بالمحافظة على الغابات وحمايتها

الاليات العالمية

يمكن تمويل الغابات من خلال العديد من آليات الشراكة، مثل صندوق الكربون البيولوجي، وصندوق الشراكة من أجل خفض انبعاثات الكربون، وبرنامج الاستثمار في الغابات، وصندوق البيئة العالمية،والتي تمثلً طائفة كبيرة من فرص تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها

البنك الدولي

يتجاوز متوسط المساعدات التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لقطاع الغابات ال 286 مليون دولار سنويا وبجانب التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع البنك المعني بالتعامل مع القطاع الخاص والاستثمار المستدام في الغابات والصناعات المتصلة بها تُعتبر مجموعة البنك أكبر مصدر للتمويل متعدد الأطراف من أجل قطاع الغابات وتقوم مجموعة البنك الدولي أيضاً بإجراء الدراسات المتعلقة بالغابات وتقديم المساعدات الفنية .كما يستضيف البنك برنامج الغابات(PROFOR) ، وهو شراكة متعددة المانحين تهدف الي توفيرمصادر كسب الرزق، وإدارة الغابات، وتمويل الإدارة المستدامة للغابات، وتنسيق سياسات الغابات مع قطاعات أخرى مثل الزراعة والطاقة والنقل والتعدين

جدول 27. الصناديق التي تسهم عالميا في الإدارة المستدامة للغابات

اسم المبادرة	الهدف
المساعدات المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	قروض واعتمادات ومنح موجهة لتمويل سياسات الاستثمار والتنمية التي تضطلع بها المؤسسات العامة في البلدان المتعاملة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

والمؤسسة الدولية للتنمية	
مؤسسة التمويل الدولية	القروض الاستثمارية لمساندة الأنشطة المستدامة وفق سلسلة التوريد الكاملة لمنتجات الغابات من الزراعة إلى إنتاج الأثاث والورق والسلع الأخرى
برنامج الاستثمار في الغابات	يهدف برنامج الاستثمار في الغابات لتوفير تمويل مرحلي مهم وتشجيع التغيير التحولي دعما لجهود تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية .
صندوق الكربون البيولوجي	هو صندوق استئماني بمشاركة القطاعين العام والخاص يديره البنك الدولي ويقوم بشراء تخفيضات في انبعاثات الغازات من مشاريع الغابات والنظم الإيكولوجية الزراعية التي تحتجز الكربون في البلدان النامية وفي البلدان السائرة على طريق التحول. وتتيح الدروس المستفادة من تنفيذ هذه المشاريع أفكاراً متبصرة في الإجراءات التي تحقق نجاحا في تسخير الغابات للتخفيف من وطأة تغير المنا.
الشراكات المتنامية في مجال الغابات	هي مبادرة تهدف إلى تسهيل الشراكات والاستثمارات المحلية والدولية لمساندة أصحاب المصلحة في جهودهم لتحسين أسباب كسب العيش في الغابات وخدمات النظم البيئية. وتعمل من خلال المنح والمبادرات الطوعية والتعاونية
برنامج شراكات كربون الغابات	تساعد منح المساعدة الفنية البلدان النامية في إعداد خطط وطنية لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ وتقدم الحوافز المربوطة بمستوى الأداء عن طريق بناء القدرات وتجربة مدفوعات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها
برنامج الغابات	منح للأنشطة التحليلية والاستشارية من أجل تعزيز مساهمة الغابات في جهود خفض أعداد الفقراء والتنمية المستدامة وحماية الخدمات البيئية من خلال تحسين المعارف واستحداث أدوات ونهج مبتكرة للإدارة المستدامة للغابات
إنفاذ قوانين الغابات وإدارتها الرشيدة	برنامج متخصص، في إطار برنامج الغابات، يقدم منحا للمساعدة الفنية وتوليد المعارف بهدف تحسين إدارة الغابات، ومكافحة أنشطة قطع الأشجار غير القانوني وغير ذلك من الجرائم الحراجية
صندوق البيئة العالمية	يقدم تمويلاً مشتركاً من خلال المنح لمشاريع متصلة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور الأراضي وطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة من أجل معالجة القضايا البيئية العالمية وفي الوقت نفسه مساندة المبادرات الوطنية للتنمية المستدامة